

الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

دراسة في الجغرافية السياسية

The Separation Wall and the Future Palestinian State Study in Political Geography

صبحي يوسف الأستاذ

قسم الجغرافيا - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الأزهر - غزة

تاريخ الاستلام 2009/12/9 تاريخ القبول 2010/1/17

Abstract: The study of the Separation wall and the future of the Palestinian state aims at revealing the dangers resulted from its foundation, As a result of this, vast areas of lands of the west Bank were taken and joined to the lands of year 48. the remaining lands of the West Bank became isolated cantons that are difficult for a geographical interaction. This situation hinders the establishment of the Palestinian state. Through establishing the Separation wall, Israel tried to disable the economical and social life of the people of the West Bank. Israel destroyed many factories, quarries, and workshops that lie within the Separation wall and that are close to the Israeli settlements, a situation that lead to the rise of the rate of the unemployment and to the decrease of the health and educational services. The study demonstrated the amount of the

الملخص: تهدف دراسة الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية إلى إظهار الأخطار الناتجة عن إنشائه، إذ تنتج عنه اقتطاع مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية وضمها إلى أراضي 48 وما يتبقى من أراضي الضفة الغربية أصبح ككتنونات متباعدة يصعب التواصل الجغرافي بينها مما يعوق إقامة الدولة الفلسطينية.

سعت إسرائيل ومن خلال إقامة الجدار الفاصل إلى تعطيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الضفة الغربية، حيث أقدمت على تدمير العديد من المصانع والمحاجر وورش العمل الواقعة داخل الجدار الفاصل، وتلك القريبة من المستوطنات الإسرائيلية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وتدني الخدمات

great losses that the inhabitants of the West Bank suffer from. It also manifested the international، Arabic، and Palestinian position of the issue of building the wall especially the resolution of the international court of justice in lahai in the 9th July 2004, the resolution issued the illegality of the Wall، demolishing it and removing the harms resulted from its foundation as soon as possible. The study concluded by a group of recommendations mainly: the necessity of running campaigns in the media to scandalize the Israeli practices, working on strengthening the internal front and benefiting from the Islamic and the Arabic depth in confronting the Zionist project.

كما أظهرت الدراسة حجم الخسائر الفادحة التي لحقت بسكان الضفة الغربية، كما بينت الموقف الفلسطيني والعربي والدولي من قضية بناء الجدار، وخاصة قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي في 9 يوليو 2004 م، والقاضي بعدم شرعية الجدار والعمل على إزالته وإزالة الأضرار الناتجة عنه على وجه السرعة . وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها : ضرورة القيام بحملات إعلامية لفضح الممارسات الإسرائيلية، والعمل على تصليب الجبهة الداخلية، والاستفادة من العمق العربي والإسلامي في مواجهة المشروع الصهيوني.

مقدمة

تعد إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية من أخطر المشاريع الإسرائيلية، التي تهدف إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية لتحقيق المشروع الصهيوني القائم على التوسع، وضم الأراضي وتحقيق سياسة الأمر الواقع، بالإضافة إلى تكريس الاحتلال الاستيطاني عبر مصادرة مساحات واسعة من الأراضي لاسيما الأراضي الزراعية، الأمر الذي يترتب عليه اضطراب آلاف السكان الفلسطينيين الواقعة أراضيهم خلف الجدار الفاصل إلى الهجرة داخل الضفة الغربية وخارجها، كما سيعمل الجدار على ضم العديد من المستوطنات الإسرائيلية المجاورة للخط الأخضر مما ينجم عنه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتضرر المرافق التعليمية والصحية ويفكك النسيج الاجتماعي للأسر الفلسطينية.

إن إقامة الجدار الفاصل سيعمل على عزل القرى والمدن عن بعضها بعضاً، ويحول التجمعات السكانية الفلسطينية على شكل جيوب وكتنونات يصعب التواصل الجغرافي

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

بينهما، وتصبح على شكل "غيتو" وتتجلى هذه السياسة بوضوح في مدينة القدس حيث تعمل إسرائيل على عزل المدينة عن محيطها العربي عبر سياج من المستوطنات والحواجز العسكرية ونقاط التفتيش لتضييق على سكان المدينة العرب بغرض حملهم على النزوح من المدينة.

وتعمل إسرائيل على ضم المستوطنات المجاورة للمدينة وخاصة مستوطنة معالي أدوميم أكبر مستوطنات الضفة الغربية بغرض الإخلال بالتوازن الديموغرافي لصالح اليهود في المدينة.

إن إقامة الجدار الفاصل هي عملية ترسيم للحدود من طرف واحد، وهي مخالفة للاتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، ويعد إقامة الجدار مخالفاً لكل القوانين والأعراف الدولية والإنسانية، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في 9 يوليو 2004م حيث نصت صراحة على عدم شرعية إقامة الجدار ومخالفته للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بالأراضي الواقعة تحت الاحتلال، وعليه فإنه يجب إزالته.

مشكلة الدراسة:

تتصدر مشكلة الدراسة حول أخطار الجدار وتداعياته على سكان الضفة الغربية حيث سيتسبب في تعطيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، كما سيؤدي إلى إغلاق العديد من المصانع والشركات الإنتاجية مما يترتب عليه تفشي الفقر والبطالة بين السكان هذا من جانب ومن جانب آخر فإن إقامة الجدار الفاصل سيحول دون إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي بسبب السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي ويحول الضفة إلى كتنتونات وجزر متناثرة، بالإضافة إلى سلب موارد المياه العنصر الأساسي من عناصر قيام الدولة.

الخلفية الجغرافية والسياسية لمنطقة الدراسة:

تقع الضفة الغربية بين دائرتي عرض 28° ، 32° - 20° ، 32° شمالاً، وخطي الطول 35° ، 34° - 31° ، 35° شرقاً، وتبلغ مساحتها 5844 كيلو متر مربع (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1997: 12)، أي حوالي 22.23 % من مساحة فلسطين الانتدابية ويبلغ عدد سكانها 2.480.760 نسمة عام 2006م (الجهاز المركزي للإحصاء مجلة جامعة الأزهر بغيره، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (341)

هذا وقد بلغ عدد سكان الدولة الفلسطينية المرتقبة 4 مليون نسمة (تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

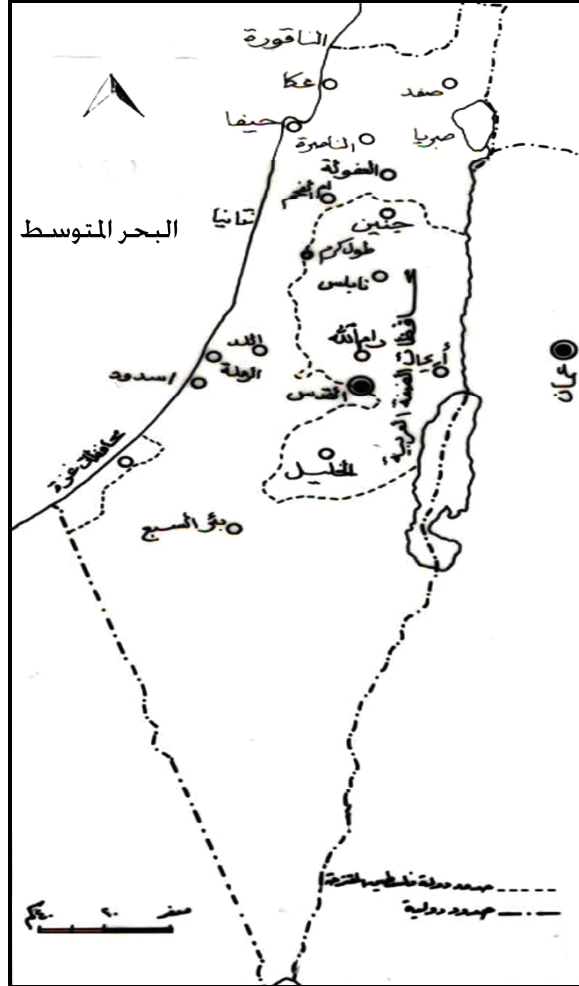
أراضي الضفة الغربية حبيسة ليس لها واجهة بحرية، تأخذ الشكل الطولي، حيث يزيد طولها عن 126 كيلو متر من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ عرضها 50 كيلو متراً، ويصل إلى 30 كيلو متراً عند انبعاث القدس، يحدها من الشرق نهر الأردن والبحر الميت، ومن الغرب السهل الساحلي الفلسطيني، ومن الشمال سهل مرج ابن عامر، ومن الجنوب بئر السبع، وتتباين مظاهر السطح في الضفة الغربية وأهم ما يميزها وجود السلسلة الجبلية في الوسط التي ترتفع إلى أكثر من ألف متر فوق مستوى سطح البحر، وإلى الشرق من السلسلة الجبلية يقع البحر الميت الذي ينخفض إلى حوالي 400 متر تحت سطح البحر.

تحتل الضفة الغربية بأهمية سياسية حيث تشكل 94% من مساحة الدولة الفلسطينية المقترحة (شكل 1)، ويسكنها حوالي 62.5 % من عدد سكان الدولة، وتوجد بها مدينة القدس -العاصمة- وتحتوي أراضيها على أكبر مخزون مائي، وخاصة الحوض الغربي الذي تنوي إسرائيل ضمه إلى داخل الجدار!

إن موقع الضفة الغربية فوق المرتفعات الجبلية وسط فلسطين وامتدادها من الشمال إلى الجنوب أكسبها أهمية إستراتيجية، فهي تطل على أكبر التجمعات السكانية في فلسطين المحتلة، مثل: تل أبيب، واللد، والخضيرة، مما يثير الهاجس الأمني الإسرائيلي حول الموقع الاستراتيجي، وهذا يفسر سر تمسك إسرائيل بالضفة الغربية وإقامة الجدار الفاصل فيها.

- مساحة الدولة الفلسطينية المقترحة 6209 كيلو متر مربع
 - مساحة قطاع غزة 365 كيلو متر مربع
 - مساحة الضفة الغربية 5844 كيلو متر مربع
- عدد سكانها 4 مليون نسمة
عدد سكانها 1.5 مليون نسمة
عدد سكانها 2.5 مليون نسمة
- (تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

شكل رقم (1) منطقة الدراسة



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1997م.

مبررات اختيار الموضوع:

- 1- أهمية الموضوع وخصوصيته على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي.
- 2- خطورة إقامة مشروع الجدار الفاصل على مستقبل الدولة الفلسطينية.
- 3- قلة الدراسات المتخصصة حول الجدار الفاصل.
- 4- إبراز حجم المشكلات الناجمة عن إقامة الجدار، لما لهذه المشكلات من تداعيات

صباحي يوسف الأستاذ

- وصلة مباشرة بحياة الشعب الفلسطيني ومستقبله.
- 5- الوقوف على أبعاد المشروع الصهيوني القائم على العنصرية، والسيطرة على الأراضي العربية، وربط ذلك بالعقيدة الصهيونية.
- 6- موقف المجتمع الدولي من قضية إقامة الجدار وخاصة قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي القاضي بعدم شرعية الجدار والعمل على إزالته، والتأكيد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
- 7- رغبة الباحث في دراسة الموضوع، ومعرفته بالجوانب المختلفة بالقضية الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:
- 1- تسليط الضوء على المشروع الصهيوني المتمثل في إقامة الجدار الفاصل.
- 2- معرفة الأخطار والتداعيات التي تهدد سكان الضفة الغربية.
- 3- يمكن معرفة الحقائق والبيانات حول مساحات الأراضي التي تم السيطرة عليها وكميات المياه التي ضمها الجدار الفاصل.
- 4- العمل على كشف السياسات والمخططات الصهيونية وسياسة التعتيم والتكتم على إقامة الجدار الفاصل.
- 5- التعرف على ما تتعرض إليه مدينة القدس من محاولات لطمس هويتها العربية من خلال الإخلال بالتوازن الديموغرافي بالمدينة.
- 6- إن إقامة الجدار الفاصل تعني سياسة الأمر الواقع وقطع الطريق أمام أي مبادرة سياسية وتعيق فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحقيق الأمور التالية:
- 1- التعرف إلى الأخطار الناجمة عن إقامة الجدار على السكان الفلسطينيين.
- 2- التعرف إلى الأهداف والسياسات الإسرائيلية من وراء إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية.
- 3- كشف النقاب عن السياسات التوسعية الإسرائيلية باتجاه الأراضي العربية.
- 4- إبراز الكثير من الحقائق والبيانات حول إقامة الجدار الفاصل، مثل: مساحات

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

- الأراضي التي تمت السيطرة عليها، وتضرر العديد من السكان، وكميات المياه التي تم السيطرة عليها، وإقامة العديد من الحواجز والأسيجة.
- 5- كيفية مواجهة الجدار والتأكيد على الحقوق الفلسطينية وفضح الممارسات الإسرائيلية أمام المحافل الدولية.
- 6- الخروج بمجموعة من التوصيات التي قد تفيد صناع القرار السياسي الفلسطيني حول كيفية معالجة موضوع الجدار.

الدراسات السابقة:

• أبو الهيجاء، 2004 جدار الخوف:

تناولت الدراسة جانب من الاستيطان اليهودي في فلسطين وسياسة سلب الأراضي وضمتها للمستوطنات وتشجيع الهجرة اليهودية مع الإشارة إلى تحليل لخريطة الضفة الغربية وتحدث كذلك عن الجذور الصهيونية المؤسسة لفكرة الجدار الفاصل بالإضافة إلى وصف عام للجدار ومكوناته ومساره والأضرار الناجمة عن إقامته وخاصة في مدينة القدس والموقف الأمريكي من قانونية الجدار.

• الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2004 تقرير محكمة العدل الدولية، الدورة 59

ملحق 4

تحدثت الوثيقة عن الفتوى الخاصة بالآثار القانونية الناجمة عن تشيد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشرقية وحولها، وأصدرت المحكمة فتواها في 9 يوليو 2004 في جلسة علنية تنص في الفقرة الأخيرة منها على ما يلي:

عدم قانونية الجدار وإن إسرائيل ملزمة بوضع حد لانتهاكاتها للقانون الدولي وهي ملزمة على الفور بوقف أعمال البناء وتفكيك الجدار.

• مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، 2003 الجدار الفاصل

تحدثت الدراسة عن طبيعة الجدار ومساره والآثار المترتبة عليه في الضفة الغربية وغلاف القدس ومساحة الأراضي التي تمت مصادرتها وموقف الأطراف المعنية، كالموقف الإسرائيلي والموقف الأمريكي من تشيد الجدار بالإضافة للموقف الفلسطيني والدولي.

- مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002 الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية.

تحدثت الدراسة عن فكرة الأسوار في العالم على مر العصور وأهمية الجدران والأبنية في العالم بالإضافة إلى جذور الجدار في الفكر الصهيوني وموقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من سياسة الفصل والضغط الشعبية الإسرائيلية المؤيدة لفكرة إقامة الجدار وأهداف الجدار والمدة الزمنية وتكليف إقامة الجدار ومواصفاته والمعارضة الداخلية من إقامته وخطة تطويق مدينة القدس، بجانب دراسة للآثار الأمنية وردود الفعل العربية والدولية على إقامته.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 مسح أثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر بها الجدار.

أظهرت الدراسة العديد من النتائج حول أثر الجدار على التجمعات السكانية من حيث التعليم والصحة والأوضاع الاقتصادية حيث بينت بأن أعداد كبيرة من الطلاب تسربوا من المدارس بسبب الجدار، كما تضررت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين السكان في غرب الجدار وشرقه بسبب المضايقات الإسرائيلية والحوادث والبوابات، وتدنّت الخدمات الصحية وتفشى الفقر والبطالة بين السكان، هذا بجانب مجموعة من الإحصائيات والجدول تبين تأثير السكان في الضفة الغربية من جراء إقامة الجدار.

- المعارضة، 2007 جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي.

استعرضت الدراسة الجانب القانوني للجدار والفتوى المقدمة من محكمة العدل الدولية بخصوصه وكذلك المواقف الدولية والأمريكية من الجدار، والموقف العربي والفلسطيني الرسمي وشبه الرسمي.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تبين تنوع ميادينها ومصادرها ولكن كل دراسة تعالج محور معين من محاور الجدار، ولكن هذه الدراسة جمعت ما تفرق من الدراسات حيث تم الاستفادة منها وصياغتها في دراسة أكاديمية علمية لموضوع الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية يتفق مع فهم الجغرافيا السياسية وهي إضافة علمية متواضعة لما سبقها من دراسات وأبحاث...

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث عدة مناهج حسب طبيعة المادة العلمية وأسلوب معالجتها، فكان المنهج التاريخي عند دراسة تطور فكرة الجدار والمراحل المختلفة التي مر بها والتطورات السياسية التي واكبت مراحل البناء، أما المنهج الوصفي فكان ضرورياً لوصف الجدار ومكوناته ومعرفة الظواهر واستجالاتها ؛ حتى يتمكن الباحث من وصف هذه الظواهر وصفاً دقيقاً، وأما المنهج التحليلي فكان ضرورياً لتعليل الظواهر وتفسيرها وإبراز الحقائق الموضوعية وصولاً إلى النتائج العلمية والتوصيات الصحيحة.

أولاً: نشأة الجدار ودوافعه

إن فكرة بناء الأسوار والجدر هي فكرة قديمة جديدة عاشتها العديد من الشعوب، فعلى سبيل المثال: بنى الأباطرة في القرن الثالث قبل الميلاد سور الصين العظيم بطول 1500 كيلو متر لحماية حدود الصين من غارات المغول، وأقام الفرنسيون خط ماجينو في ثلاثينيات القرن الماضي لحماية الحدود الشمالية من الغزو الألماني، وبنى الألمان خط سيغفريد بين مدينتي بال وكليف في ألمانيا، الذي بقي صامداً حتى عام 1945م، ثم تم بناء سور برلين ليفصل بين برلين الشرقية وبرلين الغربية في أثناء الحرب الباردة الذي تم إزالته بعد انهيار النظام الشيوعي في ألمانيا. وفي قبرص تم بناء خط أخضر عام 1974م ليفصل بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، ويعبر نقوسيا ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب 180 كيلو متر، أما بلفاست في إيرلندا الشمالية فهي مقسمة إلى قسمين منذ السبعينيات للفصل بين الكاثوليك والبروتستانت (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002م:14).

وعقب حرب 1967 واستيلاء إسرائيل على شبه جزيرة سيناء قامت ببناء خط برليف الذي تم تدميره في حرب أكتوبر عام 1973م. ومن اللافت للنظر أن هذه الأسوار أقيمت بين متحاربين وعلى أراضيهم، بينما تقيم إسرائيل الأسوار في الضفة الغربية من فلسطين بهدف تحصين المدن الإسرائيلية ومحاصرة المدن العربية !

إن فكرة العزل والإقامة في معازل هي فكرة قديمة لازمت اليهود والحركة الصهيونية

منذ القرن السادس عشر، حيث عاش اليهود في أوروبا في معازل أطلق عليها "الغيتو"، وكان لا يسمح لهم بالخروج إلا عند الضرورة، وكانوا يضعون إشارات صفراء لتمييزهم عن غيرهم، ولقد كان لحياة الغيتو نتائج بعيدة المدى على الصعيدين السياسي والفكري، حيث شكل الغيتو حجر الزاوية في المشروع الصهيوني القائم على الاضطهاد والعنصرية والسيطرة على أراضي غيرهم بالقوة (الحوت، 1991: 321).

إن فكرة العزل عن الأمم والشعوب هي فكرة تعود إلى العقيدة اليهودية التي تركز على خصوصية اليهود واختيارهم من أجل تعميق قيم الاستعلاء والعزل عن الأغيار من أجل تحويل وطن اليهود إلى غيتو كبير، ويظن الفكر الصهيوني أن هذه الأسوار ستكون قادرة على المحافظة على الهوية المميزة لليهود (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002: 17).

إن فكرة المشروع الصهيوني هي السيطرة على الأرض وخلق وقائع جديدة، ويحضرنا هنا قول هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية: "إن من دواعي مصلحة الشعوب المتحضرة، ومصلحة الحضارة عامة، أن ينشأ مركز حضاري على أقصر الطرق إلى آسيا، فلسطين هي هذه المحطة ونحن اليهود حملة الحضارة، ونحن المستعدين للتنازل عن ممتلكاتنا وحياتنا لخلق هذا الكيان (الحوت، 1991: 345).

لقد تبنى زعماء الحركة الصهيونية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فكرة الفصل وعزل الفلسطينيين بأسوار واقية تمنع اتصالهم بالإسرائيليين ضمن رؤية استراتيجية، وكان جابوتنسكي مؤسس معسكر اليمين الصهيوني المتشدد أول من نادى بذلك حيث كتب مقالة عام 1923م بعنوان: "خلف الحائط الحديدي نحن والعرب"، قال فيها: "إن أي شعب فطري سوف يقاوم المستوطنين الغرباء طالما لاحت له بارقة أمل في التخلص من خطر الاستيطان الأجنبي هكذا سوف يتصرف العرب، وسوف يظلون كذلك مادامت هناك بارقة أمل في أنهم يستطيعون منع فلسطين من أن تصبح أرض إسرائيل"، ويضيف جابوتنسكي كذلك: "إننا لا نستطيع أن نجبر العرب على الرحيل ولا نستطيع أن نوقف الاستيطان الذي يعني تحقيق الأهداف الصهيونية في السيطرة على الأراضي العربية، لذلك فإن الاستيطان يمكن أن يتنامى تحت حماية قوة ما لا تعتمد على السكان المحليين خلف حائط حديدي لا يستطيعون اختراقه (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002: 16)، وكانت تجربة الفصل الإسرائيلية

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

مشابهة تماماً لتجربة جنوب أفريقيا (Zriek، 71: 2004)، لم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه، حيث ذكرت بعد المصادر الأمنية في إسرائيل بأن فكرة الفصل طرحت عام 1937م فترة التمرد والثورة العربية، حيث طلب من تشارلز بتهارت الخبير البريطاني في شؤون الإرهاب بوضع خطة لإقامة جدار على طول طرق المحاور الرئيسية من الحدود اللبنانية في الشمال وحتى بئر السبع في الجنوب (الشوبكي، 2005).

إن عمليات الفصل بين اليهود وغيرهم كانت ومازالت من أهم عناصر الصهيونية وركائزها وهذا ما تحدث عنه الكاتب حاييم هنيغي، فهو يقول مثلاً: إنه منذ بداية الصراع قبل نحو 100 عام كان لدينا أي لدى اليهود 100 سنة من الفصل أحادي الجانب فاحتلال الأرض واحتلال العمل كانت عملية فصل، كما إن المستعمرات والقرى التعاونية كانت تعيش الفصل، وكذلك الأحزاب والهستدروت والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي _الكيرن كيمت _ أو حتى الدولة التي كانت على الطريق كانت قائمة كلها على الفصل، وكذلك الحرب التأسيسية والدولة الناشئة، وعمليات التطهير العرقي، وأيضاً الحكم العسكري ومصادرة الأراضي والممتلكات، وكل ما تم تنفيذه داخل الخط الأخضر، وأيضاً داخل المناطق التي احتلت في حزيران 1967م، وكل شئ استند إلى سياسة الفصل الأحادي الجانب (الشوبكي: 2005).

دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العمالية والليكودية على حد سواء على تبني سياسات الفصل وضم مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل. لقد طرح بنحاس سافير وزير المالية عام 1967م عقب حرب الأيام الستة واحتلال الضفة الغربية فكرة إنشاء حدود يمكن الدفاع عنها من طرف واحد والخروج من باقي المناطق المحتلة، واقتراح بن غوريون إعادة كل المناطق المحتلة ما عدا القدس (المسيري، 2005). كما طرح فكرة الفصل لأول مرة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في رده على العملية الاستشهادية في مفرق بيت ليد في فلسطين المحتلة في أواخر يناير عام 1995م، التي أسفرت عن مقتل 21 جندياً إسرائيلياً وجرح العديد، حيث قال: "إننا نعمل بجد ونشاط من أجل الانفصال عن الشعب الآخر الذي نسيطر عليه، إننا سوف نصل إلى هذه الغاية عاجلاً أو آجلاً" وأضاف كذلك: "إننا لا نعود إلى خطوط عام 1967م ولن ننسحب من القدس ولن نتزحزح من غور الأردن!"، كما طرح نتنياهو بعد تسلم الحكم عام 1996م

فكرة إقامة سياج وعوائق على امتداد الخط الأخضر، وقد عارض اليمين الإسرائيلي هذه الخطة لأسباب سياسية منها: مخافة اليمين من تحول هذه الخطة إلى حدود رسمية سياسية. كما نادى بفكرة الفصل يهود باراك حيث قال: "نحن هنا وهم هناك" (Ayalon، 61: 2004). وهي فكرة قال بها حزب العمل ورسم خطة أطلق عليها هالوفيم الذي اقترحت إقامة سياج فاصل على خط التماس بين الضفة الغربية وأراضي عام 1948م، ولكن الفكرة لم تنفذ بسبب فوز الليكود في الانتخابات.

كان شارون من أكثر الزعماء الإسرائيليين تحمساً لفكرة الفصل، حيث قدم العديد من الخطط والخرائط التي تهدف إلى ضم مساحات من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل وخاصة المناطق والمستوطنات القريبة من خط التماس، وكان شارون يقصد تحويل المناطق العربية إلى معازل وكنتونات كما تقدم بمخطط كامل حول الجدار عام 1978م.

منذ تسلم شارون رئاسة الوزراء بدأ عملياً في تنفيذ العديد من الخطط ومنها الخطة المتدرجة ثم خطة أورانييم الجهنمية، ثم خطة السور الواقى، وكان شارون يؤكد ببناء السور على فكرته القائلة باستحالة إقامة سلام مع الفلسطينيين، متى تم بدأ في بناء السور فإنه سيصبح حقيقة واقعة (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002: 19).

لقد تطورت فكرة الفصل من مفاهيم وأفكار لتصبح شعارات حزبية ترفع في الدعاية الانتخابية للأحزاب، وتحظى بتأييد كبير من الجمهور الإسرائيلي، فقد قال يهود باراك عام 2000م في دعايته الانتخابية: "إنه سيعمل على سياسة العزل الديموغرافي عن الفلسطينيين ولو بصورة أحادية" (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002: 18).

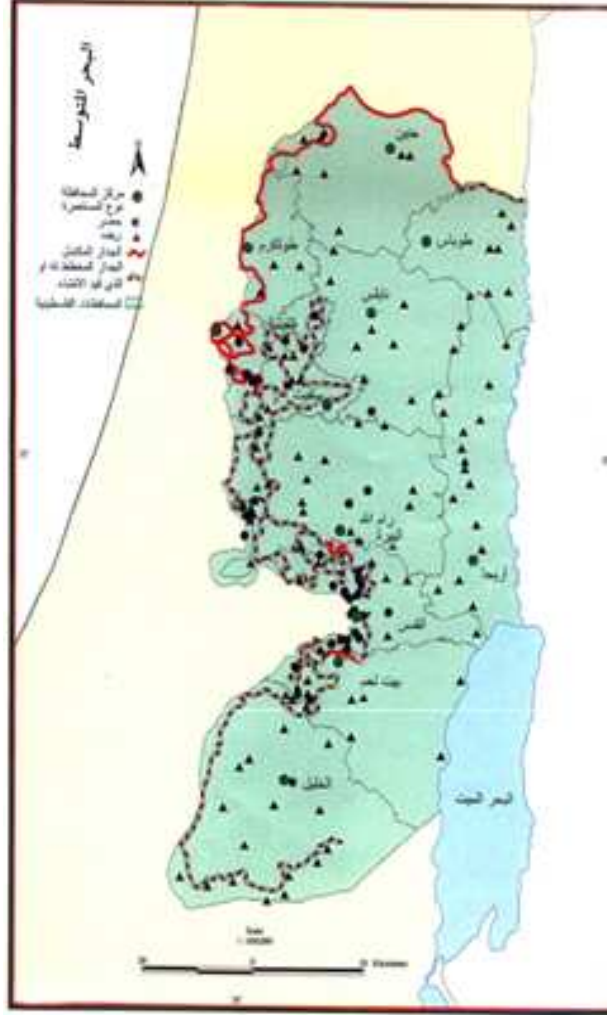
إن المشروع الصهيوني لا يسمح بالتعاون والتكامل والتعايش مع العرب لتعارض الوجودين كياناً ووظيفةً ومستقبلاً (داغر، 2007: 6).

وعلى أثر اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م وفشل العمليات العسكرية ومنها عملية السور الواقى بدأت إسرائيل في بناء السور الواقى، حيث قدم الفي ديختر رئيس الشاباك خطة للفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل في شباط عام 2002م.

وبدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي عملياً ببناء السور الواقى يوم الأحد 2002/6/16م، وقد بلغ طول السور حسب الخطة المقترحة 750 كيلو متر يطوق الضفة الغربية من جميع الجهات.

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

شكل(2): الجدار الفاصل والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2004.

شكل الجدار ومكوناته:

يبلغ طول الجدار الفاصل 750 كيلو متر، بينما يبلغ طول الخط الأخضر الذي يفصل بين أراضي عام 1948م المحتلة وأراضي الضفة الغربية 350 كيلو متر، والذي تم ترسيمه بين الدول العربية وإسرائيل في ضمن اتفاقية رودس عام 1949م (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968: 63). ويلتف الجدار الفاصل على مسافة 45 كيلو متراً حول القطاع
مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (351)

الشمالي للضفة الغربية، ويسير على امتداد السفوح الشرقية بطريقة تسمح لإسرائيل بالسيطرة على غور الأردن، وبذلك يطوق الجدار الضفة الغربية بأكملها من شمال محافظة جنين حتى جنوب محافظة الخليل، كما يطوق الجدار القطاع الشرقي لمدينة القدس ويعزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية (شكل 2).

إن السبب الرئيس لطول الجدار الفاصل يعود إلى كثرة التعاريج والالتواءات الناتجة عن التداخل بين القرى والمدن الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية التي أقامتها إسرائيل بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967م، ويبلغ عرض الجدار من 80 إلى 100 متر، ويتوغل الجدار في بعض المناطق ليصل إلى 22 كيلو متراً كما هو في محافظة سلفيت. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2004: 30).

ويختلف شكل الجدار من مكان لآخر حسب الطبيعة الطبوغرافية والأهمية الاستراتيجية والحيوية للمنطقة التي سيمر فيها الجدار.

هذا ويشتمل الجدار الفاصل على مجموعة من العوائق والأنظمة المتكاملة للحماية مثل: المراقبة الالكترونية، والأسلاك الشائكة، والخنادق، وأبراج المراقبة، والأسيجة المكهربة، والمناطق العازلة، ويتكون الجدار الفاصل من عدة مقاطع:

- أسلاك شائكة لولبية تعد أول عائق للجدار من الجهة الشرقية.
- خندق بعرض 4 أمتار وعمق 5 أمتار يأتي مباشرة بعد الأسلاك الشائكة.
- شارع مسفلت بعرض 12 متراً وهو شارع للاستخدام العسكري لمرور دوريات المراقبة.
- شارع مغطى بالتراب الناعم بعرض أربعة أمتار لكشف آثار المتسللين، على أن يمشط هذا المقطع مرتين كل يوم.
- الجدار الإسمنتي وهو عبارة عن جدار إسمنتي بارتفاع 4 أمتار يعلوه سياج معدني إلكتروني وأضواء كاشفة وغيرها من عناصر البنية التحتية الأمنية.
- في مناطق أكثر حيوية يرتفع الجدار ليصل إلى 8 أمتار لحجب الرؤية وحماية المستوطنين الذين يمرون بسياراتهم على هذه الطرق.
- بعد الجدار الفاصل يوجد شارع رملي وترابي ثم شارع مسفلت بعدها خندق مماثل للخندق الأول ثم أسلاك شائكة لولبية.
- كما توجد كميرات فيديو بعيدة المدى تكلف كل منها 1.5 مليون شيكل ومركبة على أعمدة

عالية لرصد المنطقة على طرفي الجدار.

يشرف على الجدار الفاصل ضابط الاحتياط " تسيخ ملياخ "، وينفذ عشرة مقاولين بطول 120.000 متر من جدران الباطون، و 100.00 عمود من أنواع مختلفة، و 200.000 متر من الجدران الالكترونية، ومئات الحراس الذين يشرفون على تأمين البناء، ومئات المهندسين، ووحدات عسكرية خاصة للحماية على امتداد الجدار.

إن الجدار الفاصل ليس مجرد حائط أو أسلاك شائكة، وإنما هو سيطرة وابتلاع لمئات الكيلو مترات المربعة من الأراضي الفلسطينية التي يقام عليها الجدار، وفي بعض الأحيان يشطر القرية ويعزلها عن بعضها بعضاً، الأمر الذي يجعل حياة السكان مستحيلة كما جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مئات الكيلومترات المربعة من المنطقة العازلة (شاهين، 2003).

مراحل الجدار:

• المرحلة الأولى:

تمت الموافقة عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية في أغسطس 2002م، ويبلغ طولها 157 كيلو متراً منها 137 كيلو متراً تمتد من قرية سالم في شمال الضفة الغربية حتى قرية مسحة في منطقة سلفيت، و 20 كيلو متراً في شمال مدينة القدس وجنوبها. انتهت هذه المرحلة في 2003/7/13م، وفيها تم الاستيلاء على: 107 كيلو متر مربع من مساحة الضفة الغربية، و 21 بئراً للمياه، وتم عزل 16 قرية يسكنها 12.000 نسمة محاصرين بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، كما تضم 22 مستوطنة تحتوي على 20322 مستوطن ضموا إلى دولة الاحتلال. (مركز البراق للبحوث والدراسات، 2003) وتعد المحافظات الشمالية المتضرر المباشر من الجدار، مثل محافظة: جنين، وطولكرم، وقلقيلية، حيث يبلغ عدد سكان هذه المحافظات حوالي نصف مليون نسمة.

• المرحلة الثانية:

يبلغ طول الجدار 80 كيلومتراً وبموجبه تم إغلاق الضفة الغربية من جهة الشمال والشمال الغربي، وتمت الموافقة عليه في كانون الثاني 2003م وتنقسم إلى قسمين: - القسم الأول: ب-1 بطول 43 كيلومتراً من شمال غرب جنين حتى نهر الأردن أقصى الشرق.

صباحي يوسف الأستاذ -----
القسم الثاني: ب-2 بطول 37 كيلو متراً من غرب بلدة بردلة في محافظة طوباس وحتى
تياسير في الجنوب في نفس المحافظة.

• المرحلة الثالثة:

يبلغ طول الجدار في هذه المرحلة 243 كيلومتر وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام: C-1
C2, C3، يبلغ طوله في C1 64 كيلو متراً، ويمتد حول مدينة القدس، وتمت الموافقة
عليه في آب 2003م، ويطوق الجدار الفاصل بئر نابالا من جميع الجهات، أما C2, C3
فتتركزان حول غرب مدينة نابلس، ويصل طول الجدار إلى 179 كيلو متر وينقسم إلى عدة
مراحل.

• المرحلة الرابعة

تمت الموافقة عليها في تشرين الأول 2003م، ويمتد الجدار إلى جنوب القدس وبيت
لحم وغرب الخليل وجنوبها ويبلغ طول الجدار في هذه المرحلة 173 كيلو متر.
وبناءً على ما سبق يتضح بأن الجدار الفاصل سيطوق الضفة الغربية من جميع الجهات
ويستولي على حوالي 45.3 % من مساحة الضفة الغربية ولا يبقى سوى 54.7 % من
مساحة الضفة الغربية ! (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2004)
وقد أفاد تقرير الأمم المتحدة بأن 60 % من مخطط إقامة الجدار تم إنجازه وجاري العمل في
الأجزاء المتبقية، وبذلك فإن الجدار سيلحق كارثة بالشعب الفلسطيني.
ويعاني الفلسطينيون الساكنون في محاذة الجدار من عدم حرية الحركة والتنقل، بالإضافة
إلى القيود المفروضة عليهم بموجب الأوامر العسكرية، ونتيجة لذلك يصعب وصول السكان
إلى أراضيهم الزراعية وتسويق منتجاتهم داخل الضفة الغربية !
وتعد الأراضي المقام عليها الجدار من أخصب أراضي الضفة الغربية، وقد أعلن قائد
المنطقة الوسطى في تشرين الأول عام 2003م أن المنطقة الواقعة في شمال الضفة الغربية
المقام عليها الجدار الفاصل والخط الأخضر هي منطقة عسكرية مغلقة وبدون تقييد زمني،
وعليه وحسب الأوامر العسكرية يجب على كل فلسطيني فوق سن 12 عاماً ويسكن داخل
الجيوب التي تشكلت داخل المنطقة المغلقة الحصول على تصريح ساكن ثابت من الإدارة

المدنية للاستمرار في العيش داخل بيته !

أما باقي سكان الضفة الغربية فعليهم الحصول على تصاريح لدخول المنطقة. وبالرغم من إقامة إسرائيل العديد من البوابات ونقاط التفقيش على الجدار الفاصل، والتي بموجبها يستطيع كل من بحوزته تصريح المرور عبر هذه البوابات، إلا أن إسرائيل في أحيان كثيرة تماطل في إعطاء تصاريح للسكان، وأحياناً أخرى تفرض عليهم العقاب الجماعي بسبب أعمال المقاومة الفلسطينية، وفي حالة الموافقة على المرور يقف السكان ساعات طويلة أمام هذه البوابات، وأحياناً لا تفتح بسبب حجج أمنية واهية ! وتبلغ التكلفة الإجمالية للجدار الفاصل 10 مليار شيكل، أي ضعف ما كان مخصصاً له سابقاً، وتبلغ تكلفة الكيلو متر 11 مليون شيكل دون التكلفة التي يسميها جهاز الأمن العام نسيج الحياة والتمثل في إقامة طرق بديلة وتحويلات والبوابات، وقد خصص لذلك مليار شيكل من أصل 6 مليارات.

على طول الجدار سيقام 30 معبراً استكمل منها 13 معبراً و 11 قيد التنفيذ، تكلفة المعبر من 25-30 مليون شيكل، ويشرف على المعابر العميد عير أن أوفير رئيس المديرية العسكرية لمشروع طريق آخر (المركز العربي للبحوث والدراسات، 2006: 14).

أهداف الجدار

تحاول إسرائيل وبكل الوسائل المتاحة لديها تضليل الرأي العام العالمي، وإقناعه بأن الجدار الفاصل إنما هو سياج أمني الهدف منه منع رجال المقاومة الفلسطينية من الدخول إلى داخل أراضي فلسطين المحتلة عام 1948م للقيام بعمليات عسكرية ضدهم. ولكن الحقيقة والواقع على الأرض عكس ذلك تماماً؛ فإسرائيل تهدف من وراء إقامة الجدار الفاصل تحقيق العديد من الأهداف والاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية والديموغرافية، وهي على النحو التالي:

الأهداف السياسية:

إن الجدار الفاصل بمثابة ترسيم حدود من جانب واحد بين إسرائيل والفلسطينيين، وفرض حقائق جديدة على الأرض تمثلت في السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وقد عمل الجدار الفاصل على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام هي: (الشوبكي، 2005)

- أ- منطقة أمنية شرقية على طول غور الأردن بمساحة 1237 كيلو متراً مربعاً، أي ما يعادل 21.9% من مساحة الضفة الغربية، وتضم هذه المنطقة العديد من المستوطنات الإسرائيلية.
- ب- منطقة غربية أمنية بمساحة 1328 كيلو متراً مربعاً، أي ما يعادل 23.4% من مساحة الضفة الغربية، وهذا يعني أن كلتا المنطقتين تضم 45.3% من مساحة الضفة الغربية.
- ت- المنطقة الثالثة التي تبلغ مساحتها 54.7% من مساحة الضفة الغربية، وستقسم إلى (8) مناطق و (64) معزلاً فلسطينياً (الشوبكي، 2005)، بينما قدرت السلطة الوطنية الفلسطينية المساحة المتبقية بحوالي نصف مساحة الضفة الغربية (اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ب. ت)، وبذلك تصبح المنطقة المتبقية عبارة عن مجموعة من الكنتونات المتناثرة على شكل جزر، ولا يوجد أي تواصل جغرافي بينها وبذلك يتعذر التوصل إلى حل سياسي معقول حسب الحد الأدنى من الخطاب السياسي الفلسطيني القائم على دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران، وبذلك تتصل إسرائيل من الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، التي تنص في المادة الرابعة على اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة يجب المحافظة عليها وعلى سلامتها. (وثيقة إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، 1993: 6).

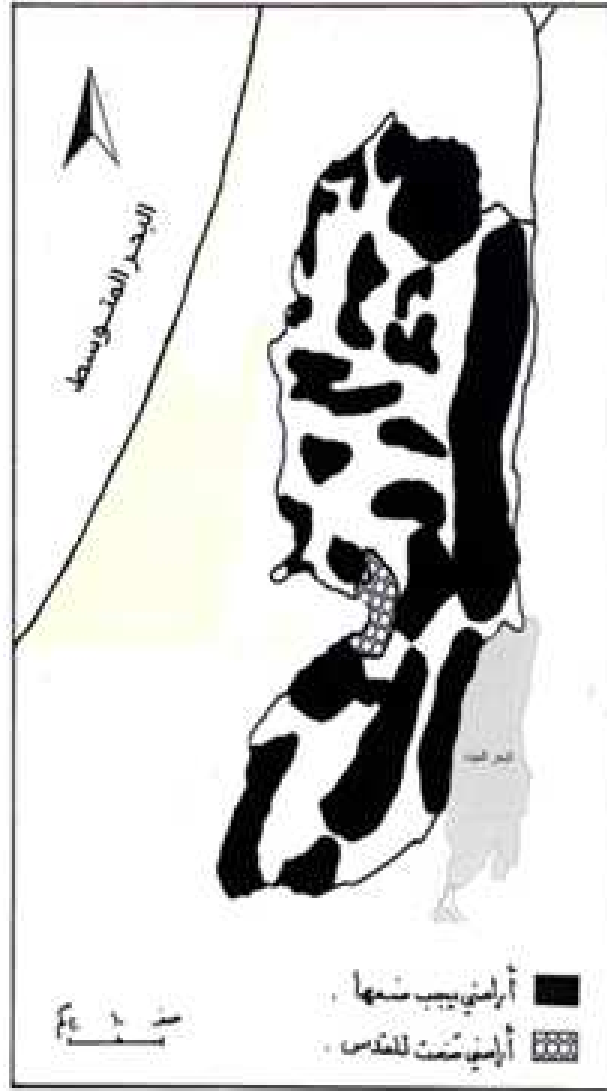
إن إسرائيل تستخدم هذا الجدار كورقة ضغط ومقايضة في حالة حدوث مفاوضات حول الحل النهائي وطرح القضايا المركزية مثل: القدس، واللاجئين، والحدود، والمستوطنات.

إن رؤية إسرائيل هي دولة فلسطينية على 42% من مساحة الضفة الغربية مقسمة إلى مجموعة من الكنتونات تربطها عدد من الأنفاق والجسور (شكل 3)، لذا تلجأ إسرائيل إلى مثل هذه الإجراءات والممارسات غير الشرعية المنافية لقواعد القانون الدولي والإنساني، لمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. كما تعمل إسرائيل من خلال الجدار على: محاصرة المدن الفلسطينية ومنع التواصل الجغرافي بين مدن الضفة الغربية وتعطيل حركة الاتصال والتنقل (Koshy، 2006: 258) وعلى محاصرة مدينة القدس وفصلها عن محيطها العربي وتحرمها من مركزها الديني والحضاري والتاريخي. (مركز البراق للبحوث والدراسات، 2003) وعلى تثبيت الأمر الواقع باعتبار القدس عاصمة إسرائيل، واستبعاد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين خارج الجدار، وعلى إضفاء الطابع اليهودي على المدينة وتقليص عدد الفلسطينيين، وضم أكبر عدد ممكن من المستوطنين، حيث بلغ عدد

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

المستوطنين داخل الجدار 200.000 مستوطن. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004: 41) وعلى تقليص عدد العرب إلى 22% بدل 35% من سكان القدس، وتسعى للحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل بكل الوسائل لتحقيق ذلك. (حوليات القدس، 2004: 57).

شكل (3): خطة دروبلس للإستييطان في الضفة الغربية



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي دراسة رقم (6)

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (357)

الأهداف الاقتصادية

أقدمت إسرائيل على مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية خاصة الزراعية الواقعة بمحاذاة جدار الفصل بضمها إلى المستوطنات الإسرائيلية.

لقد بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية التي تنوي إسرائيل ضمها 71 مستوطنة إسرائيلية يسكنها حوالي 341.000 مستوطن إسرائيلي، أي حوالي 80% من عدد المستوطنين الإسرائيليين الموجودين في الضفة الغربية (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2004: 41)، مما يشكل ضغطاً كبيراً وعبئاً اقتصادياً ثقيلاً على الموارد المتاحة في الضفة الغربية.

لقد ترتب على مصادرة الأراضي الزراعية هجرة آلاف الفلسطينيين من مزارعهم وقراهم إلى داخل الضفة الغربية وخارجها، وأفقد سكان الضفة الغربية السلة الغذائية، حيث تعد هذه الأراضي التي تم مصادرتها من أخصب أراضي الضفة الغربية، مما نتج عنه استيراد العديد من المواد الغذائية من إسرائيل، وبذلك ضمنت إسرائيل التبعية الاقتصادية في حالة قيام دولة فلسطينية في المستقبل.

كما ودمرت إسرائيل العديد من المصانع والمحاجر ومعظم مصادر الرزق في المناطق الواقعة ضمن الجدار والمناطق القريبة من المستوطنات الإسرائيلية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في هذه المناطق.

وأقدمت إسرائيل على إحكام السيطرة على الموارد المائية، وخاصة الحوض الغربي للضفة الغربية التي تقدر طاقته الإنتاجية بحوالي 400 مليون م³ / سنوياً، وتتهب إسرائيل 390 مليون متر مكعب سنوياً، أي ما يعادل 95% من هذا الحوض عبر شبكة من الآبار العميقة التي بلغ عددها 500 بئر محفورة على امتداد الخط الأخضر. (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2007).

إن إقامة الجدار الفاصل يضمن سيطرة إسرائيل بالكامل على مياه الحوض الغربي، بالإضافة إلى العديد من الآبار الجوفية الموجودة في منطقة الأغوار، هذا المخزون الجوفي الذي يعد ضرورياً وأساسياً للتطور الزراعي والصناعي والعمراني، وإن السيطرة على هذه المياه ستؤدي حتماً إلى تضرر الزراعة والصناعة في مدن الضفة الغربية وقراها. وتقوم إسرائيل ومن خلال سيطرتها عبر الجدار الفاصل على مساحات كبيرة من

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

الضفة الغربية بدفن النفايات السامة ومخلفات المصانع في هذه الأراضي، غير مراعية لشروط التعامل مع هذه النفايات التي يجب دفنها على عمق 500 متراً، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب غازيُّ الزرنيخ والميثان، مما يترتب عليه العديد من الأمراض الخطيرة وتضرر المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ومختلف مرافق الحياة في هذه المناطق!

الأهداف الأمنية

كان للعمليات العسكرية الناجحة لرجال المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة والضفة الغربية دور كبير في إثارة الهاجس الأمني الإسرائيلي، وأسفرت هذه العمليات عن قتل العديد من الإسرائيليين، فعلى سبيل المثال: بلغ عدد القتلى من الإسرائيليين من انتفاضة الأقصى وحتى 31 ديسمبر 2005م 1039 قتيلاً من الإسرائيليين ومجموعة من العمال الأجانب العاملين في إسرائيل. (بتسيلم، 2006: 1).

هذا الأمر دفع بالإسرائيليين إلى التفكير في التسريع في بناء الجدار الفاصل، وقد ظهر هذا جلياً في مقالات العديد من الكتاب الإسرائيليين وتحليلاتهم، ومنهم: تسفي برئيل، وياهوذا ليطاني، وموشيه آرنس، ويسرائيل هرئيل، كما أيد إقامة الجدار داني أثار رئيس بلديات خط التماس مع الفلسطينيين والذي قال: "إن الجدار سيمنع 98% من العمليات ضدنا".

لقد قام مجلس السلام والأمن الإسرائيلي الذي يضم مجموعة كبيرة من جنرالات الجيش بحملات واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي تحت شعار: "الأمن يساوي الفصل"، وقال كذلك: "إن العبء العسكري الإسرائيلي الملقى على الجيش سيقبل كثيراً".

وسيتضمن إقامة الجدار الفاصل التواصل الجغرافي بين المستوطنات الإسرائيلية ومنطقة الأغوار، عبر العديد من الطرق الالتفافية حول التجمعات السكانية العربية من خلال مصادرة الآلاف الدونمات لهذه الأغراض، وهذا الوضع يحقق للإسرائيليين مجموعة من المزايا الأمنية والعسكرية.

ومن جهة أخرى فإن الجدار الفاصل سيعمل على زيادة العمق الاستراتيجي بدولة إسرائيل، كما يعمل على حماية المستوطنين والمستوطنات من هجمات رجال المقاومة الفلسطينية، وهذا ما طرحه آلون وتبنته الحكومات الإسرائيلية، وهو تعيين حدود من جانب واحد يكون نهر الأردن والخط الذي ينحدر في وسط البحر الميت كحدود بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، وتقوم الخطة على ضم شريط إلى إسرائيل يبلغ عرضه من 6 - 10

أميال على طول وادي الأردن صعوداً إلى البحر الميت. إن اهتمام إسرائيل بمنطقة الأغوار يعود إلى الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لهذه المنطقة، حيث تعد نقطة متقدمة في خط المواجهة على الجانب الشرقي لفلسطين، وإن سيطرة إسرائيل عليها تعد بمثابة حاجز ومانع عسكري كبير، هذا ما دأبت عليه إسرائيل في حروبها مع العرب، والقائم على نقل المعارك بعيداً عن العمق الإسرائيلي والتجمعات السكانية الإسرائيلية، وجعلها في عمق أرض الخصم !

الأهداف الديموغرافية

أولت الحركة الصهيونية والحكومات الإسرائيلية أهمية كبيرة إلى العامل الديموغرافي، واعتبرته حجر الزاوية في المشروع الصهيوني والصراع مع العرب. لقد مارست إسرائيل سياسة ترانسفير ضد الفلسطينيين منذ حرب عام 1948 حتى اليوم، واستخدمت في سبيل ذلك عدت سياسات منها: مصادرة الأراضي، وفرض الضرائب الباهظة، وإغلاق المؤسسات الإنتاجية، وهدم البيوت، والاعتقالات. وبالرغم من ذلك فإن الزيادة السكانية في الأراضي الفلسطينية في تزايد مستمر، فعلى سبيل المثال: بلغت في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.5 إلى 4 %، بينما يتزايد اليهود بمعدل 2% فقط ! هذه الحقائق الديموغرافية أثارت الهاجس الأمني لدى اليهود، ونهت إلى الأخطار القادمة المترتبة على الزيادة السكانية وعلى بقاء الدولة اليهودية وهويتها الدينية الصهيونية، وخاصة في دولة تعير الأرقام والنسب أهمية كبيرة في رسم السياسات (أبو الهيجاء، 2004: 107).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الدراسة التي قام بها أرنون سوفير عام 2000 بعنوان:

" إسرائيل - ديموغرافيا 2000-2020 مخاطر وإمكانات "، حيث حذر من مخاطر الزيادة السكانية للعرب في إسرائيل، وذكر أنه في عام 2020 سيكون مجموع السكان في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط 15.2 مليون نسمة، منهم 42% يهود، مقابل 58% عرب، وقال كذلك: إذا استمر الوضع كما هو عليه دون الفصل فسيختفي الكيان الصهيوني عن الخريطة خلال سنوات (أبو الهيجاء، 2004: 107).

إن هذه الدراسة أقتنعت العديد من الزعماء الصهاينة وعلى رأسهم وزير الدفاع بن يامين بن

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

اليعيزر وحفرت شارون على مراجعة خريطة الفصل، كما قام أعضاء المجلس الأمني القومي الإسرائيلي برئاسة الجنرال عوزي ديان بجولة حول ما يسمى بخط التماس بين حدود الضفة الغربية وإسرائيل في منطقة المثلث ووادي عارة ليروا عن قرب الزحف السكاني العربي في الشمال نحو إسرائيل، وجدد سوفير تحذيره: بأن الساعة الديموغرافية حول إسرائيل تتسارع بوتيرة الفهد، بينما يتسارع اتخاذ القرارات القومية بوتيرة السلحفاة في أحسن الأحوال، وتخوف كثيراً من ارتفاع نسبة المواليد في الأراضي الفلسطينية، ولذلك قال: وبدون تردد على إسرائيل اتخاذ قرارات شجاعة صعبة للغاية والمبادرة إلى الفصل من جانب واحد ! (أبو الهيجاء، 2004: 109).

وبناءً على ما سبق نرى أن زعماء الحركة الصهيونية ومنهم أرنون سوفير يحذرون من خطر الزيادة السكانية لدى الفلسطينيين، وقد تبنوا سياسات واستراتيجيات تكفل لهم السيطرة على الأرض وتغليب الميزان الديموغرافي لصالح اليهود، وكان هذا الأمر واضحاً من خلال تخطيط مسار الجدار الفاصل الذي يستولي على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، ويتحاشى التجمعات السكانية الفلسطينية المكتظة بالسكان ويقوم بتطويق مدينة القدس وتوسيع المستوطنات المحيطة بها وزيادة عدد المستوطنين وخاصة مستوطنة معالي ادوميم، وبذلك تحقق إسرائيل نقاء الدولة اليهودية والمحافظة على طابعها اليهودي والصهيوني.

ثانياً: تداعيات الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

لقد شكل الجدار الفاصل أضراراً كبيرة على مختلف مناحي حياة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وقطع الطريق أمام إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة حسب الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وبذلك تثبت إسرائيل بوضوح عدم التزامها بالاتفاقيات المعقودة، هذا بجانب خرقها لقواعد القانون الدولي والإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بالأراضي الواقعة تحت الاحتلال العربي. إن الجدار الفاصل يمتد إلى أكثر من 750 كيلو متر، ويطوق الضفة الغربية ويلتف حولها كالتعبان من الشمال حتى الجنوب و سيتسبب في إحداث العديد من المشكلات والأضرار أهمها: تضرر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، هذا بجانب تضرر القطاع الصحي والقطاع التعليمي.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

تسعى إسرائيل من خلال إقامة الجدار الفاصل لتحقيق العديد من السياسات ومنها ضرب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وتخريبها، وجعل الإقتصاد الفلسطيني تابعاً لإسرائيل وسوقاً استهلاكياً لمنتجاتها، وهذا الأمر يتأتى من خلال مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية.

فمنذ العملية العسكرية التي أطلق عليها عملية السور الواقى في 29 مارس 2000م، أقدمت إسرائيل على مصادرة آلاف الدونمات وتجريف مساحات كبيرة من الأراضي لصالح الجدار، مما تسبب في إحداث كارثة للمزارعين، حيث تم السيطرة على أراضيهم، وفي أحيان أخرى عمل الجدار على الفصل بين المزارع وأرضه، حيث أصبح المزارع أو صاحب الأرض في منطقة، وأرضه في منطقة أخرى، ولا يسمح للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم إلا عبر التصاريح التي تمنح لهم من قبل القوات الإسرائيلية، وفي أحيان كثيرة لا يعطى لهم تصاريح، وفي حالة الموافقة يصل المزارع إلى أرضه عبر مجموعة من البوابات تفتح وتغلق في ساعات معينة، وهذا الوضع أدى إلى فقدان عدد كبير من المزارعين لفرص العمل، وانتشار البطالة التي بلغت 30,9 % (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2004، 5).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن 86% من جملة الأراضي المصادرة كانت تستخدم في الزراعة.

ولقد قدر مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة حجم الأراضي التي ستتأثر مباشرة في بناء المرحلة الأولى من الجدار بنحو 7200 هكتار، حيث يتم إعلان هذه المناطق مناطق عسكرية مغلقة يحظر الدخول إليها. (مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، 2003: 78).

وتوالى عمليات مصادرة الأراضي لصالح الجدار، فعلى سبيل المثال: بلغت مساحة الأراضي المصادرة حتى آب 2003م 165 ألف دونم (Palestinian Center Bureau of Statistics, 2003: 5) ارتفع إلى أكثر من 270 ألف دونم حتى شهر شباط من العام 2004، أي بزيادة تصل إلى أكثر من 105 ألف دونم خلال عام واحد فقط !

إن إسرائيل تسابق الزمن في عمليات المصادرة للأراضي الفلسطينية لخلق واقع جديد

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

على الأرض من خلال إقامة الجدار الفاصل ، وتتم تلك العمليات بأوامر من الحكام العسكريين في الضفة الغربية، و أحياناً أخرى من قيادة الجيش الإسرائيلي بحجج وهمية، وشملت عمليات المصادرة مختلف مناطق الضفة الغربية، مما أضر الأوضاع الاقتصادية لسكان الضفة الغربية. (International Solidarity Committee)، (26:2008. إن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل تعداه إلى تأثر مساحات كبيرة من الأراضي في الضفة الغربية، حيث بلغت مساحة هذه الأراضي التي تأثرت بالجدار حوالي 837 ألف دونم شكلت 16 % من مساحة الضفة الغربية، كما في جدول رقم (1).

جدول رقم (1): يوضح مساحة الأراضي التي ستتأثر مباشرة من بناء الجدار

النسبة من مساحة الضفة الغربية	مساحة " دونم "	المكان
0,5%	28000	المساحة التي صودق عليها لإقامة الجدار
13,2%	740000	المساحة المحصورة بين الجدار والخط الأخضر
1,9%	105000	المساحة داخل الجيوب شرقي الجدار الأساسي
16,3%	873000	المجموع

المصدر: (مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، 2003: 79)

إن إقامة الجدار الفاصل منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم ليحصدوا ثمرة جهدهم، وقطع علاقة الفلاح بأرضه، وحرّم الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من أراضي مزروعة بالزيتون والحمضيات والمحاصيل الحقلية بعضها يستخدم كمراعٍ للثروة الحيوانية. إن الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل أضرت بصناعة زيت الزيتون التي كانت تنتج 22 ألف طن من زيت الزيتون سنوياً، وإن هذه السياسات إذا ما استمرت فسوف تؤدي إلى تدمير: الإنتاج الزراعي، وشبكات الري، وتدمير المئات من البيوت البلاستيكية، والدفيئات الزراعية. (الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 2005: 255، 256).

لقد كان من تبعات إقامة الجدار الفاصل عزل 62% من مساحة الغابات حسب صور جوية التقطت بهذا الخصوص، كما تم عزل 40 محمية طبيعية وقعت خلف الجدار الفاصل! أما موارد المياه الفلسطينية التي عملت إسرائيل ومنذ احتلالها للضفة الغربية عام 1967م

على السيطرة عليها وحرمان السكان الفلسطينيين من معظمها، حيث لا تسمح لهم باستغلال أكثر من 15 - 20 % من كميات المياه المتوفرة في الضفة الغربية البالغة أكثر من 800 مليون متر مكعب سنوياً، أما الباقي فتقوم إسرائيل باستغلاله في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية أو سحبها هذه المياه داخل إسرائيل. (النقيب، 1997م: 21، 24).

كما عملت إسرائيل على ربط مسار الجدار الفاصل بمصادر المياه، حيث سيضم الجدار الحواف الغربية والشمالية للضفة الغربية التي تضم أفضل الخزانات المائية ومنها حوض العوجا -التمساح الذي ينتج سنوياً 400 مليون متر مكعب، ويعد المخزون الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني أو سكاني للضفة الفلسطينية (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2007).

إن إسرائيل تهدف من وراء إقامة الجدار السيطرة على موارد المياه الفلسطينية وليس تحقيق الأمن كما تدعي، وبذلك تضمن السيطرة على كامل المياه الفلسطينية، وهذا الوضع سيحرم الشعب الفلسطيني من أي تقدم عمراني أو صناعي أو زراعي.

لقد أدى إقامة الجدار الفاصل إلى حدوث عدم الاستقرار والثقة في المستقبل من حيث التخطيط لتطوير المشاريع القائمة على العمل وعلى مشاريع جديدة، وفي أحيان كثيرة دفع أصحاب المنشآت الصناعية بالتفكير في إغلاق مؤسساتهم أو نقلها إلى داخل الضفة الغربية، وهذا الوضع أدى إلى فقدان فرص العمل وانتشار الفقر والبطالة، كما عمل الجدار على عدم وصول المواد الأولية وقطع الغيار للمصانع في المواعيد المحددة، مما اضطر العديد من المصانع للعمل بشكل مؤقت وغير منظم، كما أدى ذلك إلى تلف بعض السلع الغذائية بسبب قلة القوة الشرائية للسكان وتسريح عدد كبير من العمال وتخفيض أجورهم، وتراجعت القوة الإنتاجية في المنشآت الصناعية والتجارية.

وتعد محافظة قلقيلية من أكثر المحافظات التي تضررت من الجدار الفاصل، حيث طوق الجدار المدينة من ثلاث جهات، أما الجهة الرابعة الواقعة في شرق المدينة فتوجد عليها بوابة للعبور والخروج، كما انخفض الدخل القومي من 6 آلاف دولار قبل الانتفاضة إلى 60 دولاراً بعد إقامة الجدار الفاصل ! (أبو الهيجاء، 2003: 218).

و يعيش في محافظة قلقيلية 95,841 نسمة، وتضم 32 قرية ويعيش في مدينة قلقيلية 41.600 نسمة، وكان الإنتاج الزراعي يشكل 22% من اقتصاديات المدينة قبل الانتفاضة،

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

وبسبب مصادرة مساحات كبيرة من أراضيها تضررت أوضاع السكان بشكل كبير. إن إغلاق المدينة يعني عدم وصول سكان القرى المجاورة إلى المدينة لشراء ما يحتاجون إليه، مما أدى إلى شلل في الحياة الاقتصادية، وهذا الوضع أدى إلى إغلاق 600 محل تجاري من أصل 1800 محل تجاري، وبذلك ارتفعت نسبة البطالة إلى 67% وزادت نسبة الفقر، وأصبحت العائلة المكونة من 5 - 7 أفراد يعيشون على 60 دولاراً شهرياً. (شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية، 2003: 92).

كما أدى إقامة الجدار الفاصل إلى انخفاض الدخل الشهري للبلدية من 100.000 شيكل قبل إقامة الجدار إلى 20.000 شيكل بعد إقامة الجدار، كما انخفضت تراخيص البناء إلى 40 معاملة شهرياً. وترجع هذه الضغوط والمضايقات على محافظة قلقيلية إلى الأطماع الإسرائيلية في المحافظة، حيث تقع المحافظة على أغزر الخزانات الجوفية في الضفة الغربية خاصة حوض العوجا- التمساح، هذا بجانب ملاصقتها للخط الأخضر حيث لا تبعد عن مدينة كفار سابا سوى بضعة أمتار وتطلق إسرائيل على محافظة قلقيلية فندق الإرهابيين ؛ بسبب كثرة العمليات الاستشهادية المنطلقة من المحافظة، هذا بجانب موقع المحافظة من التجمعات الاستيطانية الكبرى مثل: كودميم، وشومورون، وأريئيل والتي تمتد بمسافة 22 كيلو متراً، وتصل إلى محافظة نابلس، وبذلك تهدف إسرائيل إلى تأمين المدخل الغربي لهذه التجمعات الاستيطانية وتوفير الأمن والحماية لها.

الأوضاع الاجتماعية:

أفادت الدراسات التي قام بها مركز الإحصاء الفلسطيني إلى تأثير العلاقات الاجتماعية من جراء إقامة الجدار الفاصل، حيث أظهرت النتائج أن 90.7% من مجموع الأسر الفلسطينية التي تقيم غرب الجدار تأثرت قدرتها على زيارة الأهل والأقارب، بينما بلغت في شرق الجدار 70.6% من مجموع الأسر، كما أثر الجدار الفاصل على زيارة الأماكن المقدسة بنسبة 89.5% غرب الجدار مقابل 81.8% للأسر المقيمة شرق الجدار، وأثر الجدار أيضاً على نسبة الأسر التي أصبح لها مانعاً من زواج أحد الأفراد من شريك الحياة المقيم في الجهة الأخرى من الجدار، فارتفعت بذلك من 12.6% قبل بناء الجدار إلى 64.2% بعد بناء الجدار وارتفعت بشكل ملحوظ للأسر المقيمة غرب الجدار من 9.1% قبل بناء الجدار إلى 57.3% بعد بناء الجدار. (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2004: 7).

صبي يوسف الأستاذ

كما عمل الجدار على دفع 31% من السكان الذين تأثروا بالجدار الفاصل إلى التفكير في تغيير مكان إقامتهم، وتسبب الجدار الفاصل في تخريب النسيج الاجتماعي لسكان الضفة الغربية حيث حول حياتهم إلى جحيم، وقسم أراضي الضفة الغربية إلى مجموعة من الجيوب والكتنونات ليصعب التواصل بين السكان، مما ترك أثراً نفسياً واجتماعية على السكان الفلسطينيين (Psychological Implications of Israel's Separation Wall on Palestinians، 1: 2004)، وبذلك تأثر أكثر من 875600 نسمة يشكلون حوالي 38% من مجموع سكان الضفة الغربية، كما في جدول رقم (2)

جدول رقم (2): يوضح عدد القرى والسكان الفلسطينيين المتضررين من الجدار الفاصل

النسبة من مجموع السكان في الضفة الغربية	عدد السكان	عدد القرى والبلدات	المكان
5%	115.500	53	حيوب غربي الجدار الأساسي
6.4%	147.700	28	حيوب شرقي الجدار الأساسي
9.1%	210.000	23	شرقي القدس
17.5%	402.400	102	القرى والبلدات المحاذية للجانب الشرقي للجدار
38%	875.600	206	المجموع

المصدر: (مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، 2003: 79).

من خلال الاطلاع على الجدول السابق يتضح بأن هناك 206 تجمعاً سكانياً سيتضررون من جراء إقامة الجدار الفاصل، وسيحد الجدار من حرية الحركة والتنقل، وسيؤثر على الخدمات المقدمة للسكان مثل: الكهرباء، والمياه، وشبكات الصرف الصحي، وسيقلل من المساعدات التي تقدمها الأونروا والمنظمات غير الحكومية للسكان مقارنة مع المناطق الأخرى من الضفة الغربية.

إن بناء الجدار سيعمل على فصل العائلات الفلسطينية عن بعضاً البعض وسيؤثر على

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

العلاقات الاجتماعية بين السكان في غرب الجدار وشرقه ؛ لأن عمليات العبور من شرق الجدار إلى غربه تحتاج إلى تصاريح من سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعطى أحياناً وترفض في أحيان كثيرة.

كما سينجم عن هذا الوضع وجود تجمع سكاني فلسطيني محصور بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، وقد يصبحون في فترة وجيزة لاجئي الجدار الفاصل !

قطاع التعليم:

يعد قطاع التعليم من أكثر القطاعات الخدمائية التي تأثرت بالجدار الفاصل، حيث تسبب في منع العديد من المدرسين والطلاب من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم في الأوقات المحددة، وقد انعكست الآثار السلبية على مختلف محافظات الضفة الغربية التي يمر بها الجدار الفاصل، فعلى سبيل المثال: في محافظة طولكرم قدرت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عدد الأيام الدراسية الضائعة بسبب الجدار في الفترة من 2002 - 2003 بحوالي ثلاثين يوماً، كما واجه 650 مدرس صعوبة في الوصول إلى مدارسهم من أصل 1964 مدرس، أي حوالي ثلث عدد المدرسين. (أبو الهيجاء، 2004: 196)، كما تم عزل أربعة تجمعات سكانية توجد بها عشر مدارس، وتضم 1728 طالب وطالبة. (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005: 257).

وتعمل قوات الاحتلال الإسرائيلي على تشويش العملية التعليمية، ففي مدرسة عناتا الثانوية شمال شرق مدينة القدس أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على وضع طبقة من الحصى والحجارة الصغيرة، ووضعت عليها كتلاً أسمنتية ملاصقة لمبنى المدرسة بارتفاع تسعة أمتار، مما أدى إلى عزل الملعب عن المدرسة وتخريبه بالكامل، وتضم المدرسة 850 طالب مما أدى إلى حرمان الطلاب من النشاط الرياضي.

إن إقدام قوات الاحتلال الإسرائيلي على سلب مساحات من أراضي جامعة القدس لصالح الجدار الفاصل يعد استهتاراً واضح واستهدافاً للعملية التعليمية الفلسطينية، حيث سيبتلع الجدار 62 دونماً زراعياً من أراضي الجامعة.

أما في محافظة قلقيلية فنقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على البوابة الحديدية المقامة على مدخل قرية عزون عتمة بتعطيل طالبات المدرسة المشتركة لبلدتي بيت أمين

وعزون عتمة جنوب مدينة قلقيلية أثناء حركة عبورهن لتلك البوابة، وقد أفاد شهود عيان أن الجنود الإسرائيليين أعاقوا دخول الطالبات لمدة ساعة تحت المطر والبرد القارص بعدها قاموا بعملية تفتيش لحقائبهن قبل أن يسمحوا لهن بالعبور. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2004).

وقد نجم عن إقامة الجدار الفاصل تضرر العديد من مرافق المدارس، فعلى سبيل المثال: تضررت منطقة عزون ورأس الطيرة، وأدى استخدام الديناميت لتسوية الأرض المنوي إقامة الجدار عليها إلى تشقق الأبنية وتحطيم النوافذ كما حدث في مدرسة رأس الطيرة، وتلك المدرسة التي تقدم الخدمات لأهالي قرية رأس الطيرة ومنطقة الضبعة، كما أدى إنشاء الجدار على بعد عشرة أمتار من المدرسة إلى تقسيم المنطقة إلى قسمين: رأس الطيرة، والضبعة، حيث ستقع قرية الضبعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر ! (أبو الهيجاء، 2004: 196).

إن قوات الاحتلال الإسرائيلي تضيق الخناق على السكان المقيمين بجوار الجدار الفاصل فتخضعهم للتفتيش الجسدي وتعيق وصولهم إلى المدارس والجامعات مما يتسبب في تشويش العملية التعليمية فهذه شهادة طالبة في كلية طب الأسنان تصف المصاعب والمتاعب اليومية للوصول إلى الجامعة حيث تقول: كان عليّ الحصول على تصريح لعبور نقطة التفتيش في قلنديا بين القدس ورام الله، وكان الجيش الإسرائيلي في أحيان كثيرة لا يسمح لي بالعبور رغم وجود التصريح اللازم، مما أضطر إلى السير على الأقدام عبر الجبال والتلال للوصول إلى الجامعة، لذا كنت مضطرة إلى الخروج قبل ثلاث ساعات من بدء المحاضرات من أجل الوصول إلى الجامعة في الوقت المحدد ! (أطباء العالم، 2005: 20).

لقد ترتب على السياسات الإسرائيلية وإجراءاتها التعسفية والمضايقات أن تضررت العملية التعليمية في مختلف مدن الضفة الغربية وقرأها حيث ترك عدد كبير من الطلاب مدارسهم، كما يتضح من خلال جدول رقم (3).

من خلال تحليل الجدول التالي يتضح بأن نسبة من تركوا التعليم بسبب الأوضاع الأمنية للجدار الفاصل حوالي 4%، كما كان للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السكان الفلسطينيون من جراء إقامة الجدار الفاصل أن ما نسبته 22.2% من الطلبة قد تركوا التعليم

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

كذلك، وبذلك تصل النسبة إلى أكثر من 26.2% من الطلبة الذين لم يلتحقوا بالمدارس، وهذا الوضع سينجم عنه انتشار الجهل والأمية بين السكان، وهذا ما تسعى إسرائيل إلى تحقيقه من خلال السياسات الإسرائيلية المجحفة بحق الفلسطينيين.

جدول رقم (3): يوضح النسبة المئوية لعدد الطلبة الذين تأثروا بالجدار الفاصل

النسبة المئوية	سبب ترك التعليم
4%	جدار لضم والتوسع والوضع الأمني
10.9%	عدم الرغبة في التعليم الأكاديمي والتعليم المختلط
5.4%	الرسوب المتكرر
15.8%	عدم الاهتمام بالدراسة
22.2%	الوضع الاقتصادي للأسرة
4.5%	وجود مشاكل أسرية والعناية بأفراد الأسرة
9.5%	عدم وجود مدرسة قريبة وسوء معاملة المدرسين
8.9%	عدم رغبة الأهل
12.7%	أخرى (المرض، والإعاقة، وعدم بلوغ الطفل السن القانوني)

المصدر: اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، 2006م.

قطاع الصحة

شكل الجدار الفاصل أضراراً كبيرةً على القطاع الصحي في التجمعات السكانية في الضفة الغربية بشكل عام، وفي المناطق الواقعة غرب الجدار بشكل خاص، حيث عمل الجدار على زيادة نسبة الفقر وسوء التغذية وفقر الدم والضغط النفسي في العديد من التجمعات السكانية، وعمل الجدار في المرحلة الأولى على فصل 26 عيادة عن ذوي الحاجة إليها، كما سيعزل في المرحلة الثانية 45 عيادة أخرى، وإن الأطفال والنساء والحوامل

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (369)

وكبار السن هم من أكثر الفئات تضرراً بذلك، وسيعيق الجدار وصول الخدمات الصحية إلى العديد من أصحاب الأمراض المزمنة الذين يقدرون بأكثر من 33 ألف مريض وحوالي 17 ألفاً من مرضى الاحتياجات الخاصة. (مركز البراق للبحوث والدراسات، 2003).

وقد أفادت وزارة الصحة الفلسطينية بأن حوالي 73% من السكان الفلسطينيين المقيمين قرب الجدار يعانون من نقص وصعوبة في الحصول على الخدمات الطبية الأساسية التي يحتاجون إليها، وقدر عددهم بحوالي 220 ألف شخص. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2004).

كما تسبب الجدار في منع 32.7% من مجموع القرى الفلسطينية في الضفة الغربية من خدمات الرعاية الصحية؛ بسبب القيود الصارمة على حركة تنقل هذه التجمعات بسبب الحواجز ونقاط التفتيش المقامة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما تم فصل 26 عيادة صحية عن نظام الصحة الفلسطيني العام، وسيضاعف العدد ليصل إلى 71 عيادة عند اكتمال بناء الجدار. (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005: 256).

إن قوات الاحتلال الإسرائيلي تضع الصعوبات والعقبات أمام تحرك المواطنين المقيمين بجوار الجدار الفاصل، مما يؤدي إلى عدم وصول المرضى والجرحى إلى المستشفيات لتلقي العلاج الطبي، كما تعيق وصول الطواقم الطبية وتوقف سيارات الإسعاف ساعات طويلة أمام الحواجز العسكرية، وهذا واضح من خلال جدول (4).

من خلال الاطلاع على الجدول التالي يتضح بجلاء حجم المعاناة في تلقي الخدمات الصحية في التجمعات السكانية داخل الجدار أكثر من التجمعات السكانية خارج الجدار، وهذه السياسات الإسرائيلية التعسفية وغير الإنسانية تهدف إلى تضيق الخناق على السكان الفلسطينيين بغرض حملهم على الهجرة وترك البلاد للمستوطنين اليهود.

وقد أفادت منظمات صحية غربية بأن محافظات: جنين، وطولكرم، قلقيلية، تصنف ضمن المرتبة العالية والمتوسطة في المشكلات الصحية، وعلى رأسها: الإسهال، والأمراض المعوية الأخرى، بسبب رداءة نوعية المياه. (أبو الهيجاء، 2004: 197).

كما أصدرت منظمة كير تقريراً أفادت فيه أنه ما بين 39.47 حالة مرضية لم تحظ بالرعاية الصحية الكاملة؛ بسبب توقف بعض العيادات الطبية عن العمل، والنقص في الطواقم الطبية المتخصصة في تقديم العلاج لهذه الحالات بسبب الإغلاقات ومنع التجول. (أبو الهيجاء،

جدول رقم (4): يوضح نسبة الأسر الفلسطينية المتأثرة بالجدار الفاصل حسب نوع العائق

المجموع	الموقع من الجدار		البيان
	خارج الجدار	داخل الجدار	
120.4	41.4	79	الانفصال عن الخدمات الطبية (المستشفيات والمراكز الطبية في مراكز المدن)
114.5	34.4	80.1	عدم قدرة الكادر الطبي من الوصول إلى التجمع
130.3	40.8	79.5	عدم توفر الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية
115.2	34.5	80.7	عدم توفر العيادات والمراكز الطبية المجهزة بالتجهيزات الأساسية
95.5	30.8	64.7	عدم توفر خدمات الرعاية للأطفال وحديثي الولادة (تطعيمات، أدوية)
90.1	27.8	62.3	عدم توفر خدمات الرعاية للنساء الحوامل (فحوصات، تطعيمات خاصة)

المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

مستقبل الدولة الفلسطينية:

أدت الإجراءات الفعلية الإسرائيلية على أرض الواقع إلى التعقيد المستمر في الوصول إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة بامتداد جغرافي متواصل وتمثل ذلك في الأمور الآتية:

- 1- أدى وجود الجدار الفاصل إلى سيطرة إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية داخل حدود 1967، مما ترتب عليه الهجرة القسرية للسكان وتفكك النسيج الاجتماعي للأسر الفلسطينية.

2- أدى وجود المستوطنات الإسرائيلية إلى:

- اقتطاع مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية لصالح قلة قليلة من المستوطنون.
- إنشاء الحواجز ونقاط التفتيش على الطرق والمحاور مما أعاق حركة المرور وقطع أوصال الأراضي الفلسطينية وحولها إلى مجموعة من الكنتونات والجزر المتناثرة.
- الحد من الحركة الطبيعية والاقتصادية للسكان، وأثارت القلاقل والمشاكل للسكان وخاصة السكان القاطنين بالقرب من المستوطنات.
- نهب كميات كبيرة من موارد المياه العذبة والتمثلة في الخزان الجوفي وخاصة حوض العوجا التمساح الذي يضح 400 مليون م³ والذي تنوي إسرائيل ضمه إلى داخل الجدار الفاصل.
- تعطيل العديد من الشركات والمصانع الإنتاجية، وهجر العديد من السكان لمزارعهم بسبب الإجراءات والمضايقات الإسرائيلية، مما ترتب عليه فقدان فرص العمل والفقر وانتشار البطالة.
- استمرار تهويد مدينة القدس فوق الأرض وتحت الأرض، وإحاطة المدينة المقدسة بمجموعة من الأسيجة لعزلها عن محيطها العربي والإسلامي، هذا بجانب القيود على السكان من خلال فرض الضرائب الباهظة وسحب الهويات المقدسية ومنعهم من مزاوله حياتهم الطبيعية بغرض حملهم على الرحيل من المدينة المقدسة.
- وعند الشروع في إقامة دولة فلسطينية مستقلة يجب إنهاء كل المعوقات والإجراءات الإسرائيلية الغير قانونية المنافية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتخلي عن سياسة الأمر الواقع وترسيم الحدود من جانب واحد، وهذا الوضع يتطلب موقف عربي وإسلامي ودولي لنصرة الحق الفلسطيني.
- ولكن حقيقة الموقف بأن إسرائيل تعتبر نفسها فوق القانون الدولي وتماطل وتتهرب من إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وترغب في إقامة دولة فلسطينية ليس لها أي مقومات الدولة الحقيقية حسب الرؤية الصهيونية، وهذا وقد سبق لإسرائيل رفض القرارات الدولية بحل الصراع العربي الإسرائيلي ومنها قرار التقسيم 181 لعام 1947، وقرار 194 لعام 1948 والخاص باللاجئين، ثم تنصلت من اتفاقية أوسلو المعقودة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لعام 1993.

ثالثاً: الجانب القانوني وردود الفعل على إقامة الجدار الفاصل

إن إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية المحتلة يعد مخالفا لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949م الخاصة بالأراضي الواقعة تحت الاحتلال الحربي، كما تعد خرقاً لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وخاصة قرار 242 و 338 باعتبار أراضي الضفة الغربية أراضي محتلة لا يجوز للاحتلال إجراء أي تغيير أو نقل عليها.

أننا في هذا السياق سنقوم بدراسة أهم مواقف المنظمات الحقوقية وردود الفعل على إقامة الجدار بشيء من الإيجاز.

موقف المنظمات الدولية:

مثلت منظمة الأمم المتحدة المحفل الذي من خلاله يمكن للسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني عرض قضايا السياسة، وخاصة موضوع الجدار الفاصل، وفضح الممارسات الإسرائيلية والعمل على استصدار قرارات دولية سواء من مجلس الأمن أو الجمعية العامة ؛ للاعتماد عليها كقرارات مؤيدة للحق الفلسطيني.

ومن أهم تلك القرارات القرار الذي اتخذ في الدورة 43 التي عقدت في جنيف عام 1988م لبحث القضية الفلسطينية حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 43 - 177 بتاريخ 15 ديسمبر 1988م، الذي تقرر فيه الاعتراف بإعلان الدولة الفلسطينية (حافظ، 1992: 197).

وأصدرت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قراراً بشجب الممارسات الإسرائيلية ووقف بناء الجدار الأمني في الضفة الغربية، مؤكدة على أن بناء الجدار سيفرض على الفلسطينيين قيوداً غير مبررة، كما أصدر مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات التي تؤكد على الحق الفلسطيني وعدم شرعية الجدار.

كما أبدت المنظمات الدولية الحقوقية مثل منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس واتش، ومنظمة بتسيلم الإسرائيلية، قلقها من بناء الجدار في الضفة الغربية، وكان هذا القلق مبنياً على تقارير وكتب أعدت عن مخاطر بناء الجدار والآثار الناتجة عنه، ومن الجدير بالذكر

أن هذه المنظمات تحظى بسمعة دولية طيبة، علماً بأن منظمة بتسيلم هي منظمة حقوقية إسرائيلية، وبناء عليه فإن إدراج موقف هذه المنظمات سيساعد على فضح الممارسات الإسرائيلية ويظهر الحق الفلسطيني، واستناداً إلى المادة 53 من اتفاقية جنيف لعام 1949م التي تحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة، تتعلق بالأفراد أو الجماعات أو الدولة أو السلطات أو المنظمات الاجتماعية أو الثقافية. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 198:2001-248).

موقف محكمة العدل الدولية:

تقدمت البعثة الفلسطينية وبدعم من الدول العربية والإسلامية في الأمم المتحدة بطلب مرافعة ضد بناء الجدار الفاصل، وبناء عليه اعتمدت الجمعية العامة يوم الثامن من ديسمبر في العام 2003م قرار (A/ES - 10/L.16) A/RES/ES - 10/14 أشارت فيه إلى المادة 65 من النظام الأساسي للمحكمة، وطالبت من محكمة العدل الدولية أن تصدر على وجه السرعة فتوى بشأن المسألة التالية: ما هي الآثار الناشئة عن تشييد الجدار الذي تقوم الدولة القائمة بالاحتلال بإقامته في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وحولها على نحو تقرير الأمين العام وذلك من حيث قواعد ومبادئ القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م وفي تسعة يوليو 2004م أصدرت المحكمة فتواها التي تنص في الفقرة الأخيرة منها على ما يلي: فإن المحكمة بالإجماع تقضي بأن لها اختصاصاً لإصدار الفتوى المطلوبة بأغلبية 14 صوتاً مقابل صوت واحد، وأن تشييد الجدار التي تقوم إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال ببنائه في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها والنظام المرتبط فيه يتعارض مع القانون الدولي، وأضافت المحكمة: بأن إسرائيل ملزمة بوضع حد لانتهاكاتها للقانون الدولي، وهي ملزمة بأن توقف على الفور أعمال تشييد الجدار الذي تقوم ببنائه في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأن تفكك على الفور الهيكل الإنشائي القائم هناك، وأن تلغي على الفور أو تبطل مفعول القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتعلقة به.

إن إسرائيل ملزمة بتحمل جميع الأضرار الناجمة عن تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2004: 4).

الموقف الفلسطيني:

ظل الموقف الفلسطيني أكثر قوة في مواجهة بناء الجدار سواء الموقف الذي تنبته السلطة الوطنية الفلسطينية أو الموقف الشعبي وال جماهيري للشعب الفلسطيني، وقد جاء الموقف الفلسطيني على لسان الشهيد ياسر عرفات الذي اعتبر فيه عمليات بناء الجدار الفاصل إلى الشرق من الخط الأخضر في الضفة الغربية تدميراً لعملية السلام في المنطقة، كما أضاف:

" إن هذه الإجراءات تشكل خطوة عدوانية رهيبة تكشف الطبيعة العنصرية للصهيونية، وتصف أعمال بناء الصور بالعنصرية وبأنها شكل جديد من مظاهر سياسية التطهير العرقي".

كما أعلن نبيل أبو ردينة مستشار الرئيس السابق ياسر عرفات أن السياسة الإسرائيلية لإقامة مناطق عازلة لن يكون لها أي قيمة، وأنه من غير المسموح به إقامة أي جدار على غير حدود الرابع من حزيران 1967 (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002: 42).

وأيضاً ندد السيد أحمد عبد الرحمن مستشار الرئيس (أبو مازن) بذلك، وبيّن أن الموقف الفلسطيني من خطة الفصل أو ما يسمى بالسياج الأمني موقف ثابت، حيث إن الخطة تكرس بقاء الاحتلال، وتحول الأراضي الفلسطينية إلى مجموعة من الغيتوهات معزولة تخضع للاحتلال وإلى العقاب الجماعي، كما أن هذه الخطة تقوم على ضم المستوطنات الإسرائيلية والمساومة عليها، الأمر الذي لا يمكن إطلاقاً المساومة عليه أو التفاوض بشأنه، وقد صرح أحمد قريع - رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي سابقاً - أن الحكومة الإسرائيلية ببناء الجدار الفاصل العنصري تقوم برسم معالم المرحلة القادمة وكتابتها وفق استراتيجية إسرائيلية محكمة فيما يختص بالقدس والمستوطنات والدولة، أما صائب عريقات - كبير المفاوضين الفلسطينيين - فقد صرح: " إن جدار الفصل العنصري هي عملية استيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية وليس جداراً أمنياً، وإن مواصلة بنائه من شأنه أن تقوض رؤية الرئيس الأمريكي السابق بوش بخصوص خارطة الطريق وعملية السلام، وأضاف: إن عملية بناء الجدار تعني إلغاء الاتفاقيات الموقعة وإلغاء المناطق (أ، ب)، وتحويل محافظات الضفة الغربية إلى كتونات، وهو ما يعني تكريس نظام الفصل العنصري الذي هو أسوأ من النظام الذي ساد في جنوب أفريقيا (مركز دراسات الشرق

الأوسط، 2002: 45) كما قال الدكتور ناصر القدوة - رئيس البعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة سابقاً - في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن: "إن إسرائيل - القوة المحتلة - تستمر في تخطيط وبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية المحتلة"، وأضاف: "إن هذا الجدار يشكل تهديداً خطيراً للحل الذي يعتمد على إقامة دولتين طبقاً لقرار مجلس الأمن 242 وحدود عام 1967م، وجاء أيضاً في الرسالة إن الجدار سيسئولي على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية ويحاصر مدينة القدس".

وقد تمثل الموقف الجماهيري للشعب الفلسطيني في مواجهة بناء الجدار بقدر عالٍ من المسؤولية، حيث قامت نخبة من الأكاديميين والنقابيين وجمعيات مناهضة الاستيطان بشرح أخطار بناء الجدار لقناصل الدول الأجنبية، كما نظمت كثير من اللجان اعتصامات واحتجاجات شارك فيها العديد من المتطوعين والوفود الأجنبية للتدبير ببناء الجدار، ومن بين الشخصيات الأكاديمية: الدكتور سري نسيبة - رئيس جامعة القدس - الذي اجتمع مع المبعوث الأمريكي لعملية السلام جون وولف وناقش معه أخطار الجدار الذي تقوم حكومة شارون ببنائه على حدود الضفة الغربية، كما تحدث عن استقطاع 62 دونماً من أراضي الجامعة، أي حوالي ثلث أرض الجامعة لصالح الجدار.

وكذلك تفجرت موجة من الغضب الشعبي في الشارع الفلسطيني، وانعكست على مختلف مناحي الحياة، مما دفع آلافاً من أبناء الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى المتضامنين الأجانب ونشطاء السلام الإسرائيلي للخروج إلى الشوارع في مظاهرات واحتجاجات للتعبير عن رفضهم القاطع للأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومازالت هذه الاحتجاجات مستمرة بشكل يومي وأسبوعي، ومن أكثر هذه المناطق تصدياً قريتا نعلين وبلعين الواقعتان بالقرب من مدينة رام الله، أما رد الفعل الإسرائيلي فكان بإطلاق العيارات النارية والمعدنية وقنابل الغاز، هذا بجانب الاعتقالات والمعاملات الوحشية للمحتجين والمتضامنين الأجانب.

الموقف العربي:

اتسم الموقف العربي من قضية بناء الجدار بعدم الاكتراث واللامبالاة، واقتصر على التنديد والشجب والاستنكار رغم المخاطر والكوارث التي سببها الجدار على مستقبل الشعب الفلسطيني، مع أن الجانب العربي يستطيع ولو نسبياً التأثير على الموقف الأمريكي

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

الداعم لسياسة الاحتلال الإسرائيلي لبناء الجدار، وقد صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية - عمرو موسى -: " إنه من العبث التحدث عن السلام في الوقت التي تواصل إسرائيل فيه بناء الجدار، وأضاف: إن هناك حرباً معلنة على الشعب الفلسطيني، وأن الحديث عن السلام لا فائدة منه، ودعا في وقت لاحق إلى تدخل كوفي عنان - الأمين العام للأمم المتحدة سابقاً - لحمل إسرائيل على وقف بناء الجدار في الضفة الغربية. (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2007)

كما حثت الدول العربية الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ قرار يدين الجدار ويعلن أنه غير قانوني، بعد أن استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض - الفيتو - لمنع اتخاذ قرار مماثل من مجلس الأمن الدولي، كما تحدث السيد أحمد ماهر - وزير خارجية مصر سابقاً - قائلاً: " إنه إذا قامت إسرائيل بإنشاء الجدار الفاصل على طول حدود عام 1967م فهذا إقرار منها بأن حدود دولة إسرائيل وحدود الدولة الفلسطينية معروفة لديها، لكنه أشار إلى أنه إذا كان هناك هدف من ذلك توسيع الأراضي الإسرائيلية فهذا مرفوض تماماً. (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002: 44) .

وتحدث أيضاً عن الجدار وزير الخارجية السعودي - سعود الفيصل - فقال: " إن الأسلاك الشائكة والحواجز التي يعتمدونها لا توفر الأمن لهم، وقارن بين الجدار ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وقال: إنه لم ينجح هناك ولن ينجح في إسرائيل، وتقدمت اليمن بمذكرة في 2004/1/28م إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي للمرافعة الكتابية أمام المحكمة بخصوص الجدار الفاصل والذي تبنيه إسرائيل في الأراضي المحتلة. (جامعة الدول العربية، 2005)

وبناء على ما سبق فإن المواقف العربية اقتصررت على عبارات التنديد والاستنكار، ولكن على أرض الواقع فإن إسرائيل مستمرة في عمليات البناء ومصادرة الأراضي وتهويدها دون أي اعتبار لأحد.

الموقف الدولي:

ندد العديد من دول العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية بالإجراءات الإسرائيلية التعسفية في الأراضي الفلسطينية وخاصة إقامة الجدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وكان الموقف الأوروبي من أكثر المواقف شجراً واستنكاراً لما تدركه دول الاتحاد الأوروبي

صباحي يوسف الأستاذ

من الأخطار المترتبة على إقامة الجدار على مستقبل الشعب الفلسطيني، هذا بجانب رغبة دول الاتحاد الأوروبي في أن يكون لها دور مميز في عملية السلام في الشرق الأوسط وسيقوم الباحث بإلقاء الضوء على أهم المواقف الدولية من إقامة الجدار الفاصل، وذلك على النحو التالي:

الموقف الأمريكي:

شكل الموقف الأمريكي دعماً حقيقياً لإسرائيل من قضية الجدار الفاصل، وتمثل هذا الموقف باستخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض - الفيتو - في مجلس الأمن أكثر من مرة، وكذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما من الناحية الإعلامية فتدعي أنها معارضة لبناء الجدار الفاصل، ففي آب 2003م أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها من إقامة الجدار، وقال سكت ماكليلان المتحدث باسم البيت الأبيض: "إن السياج الأمني يمر في أراضٍ هي في أفضل الأحيان محل نزاع موضح، إن واشنطن تريد إلغاء السياج الأمني، لكنها تود إعادة رسم مساره في ضوء الرفض الإسرائيلي.

إن المواقف الأمريكية تجاه الإسرائيليين معروفة ومعلنة، فبدلاً من أن تضغط على إسرائيل وتقلص المساعدات والمعونات المادية والعسكرية، عملت على زيادتها وتزويدها بأحدث أنواع الأسلحة والعتاد.

إن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام حق النقض ضد المشروع العربي في 14 تشرين أول لعام 2003 يدل بوضوح على الانحياز الأمريكي لإسرائيل (العارضة، 2007: 81)، بالرغم من أنه حصل على تأييد 10 دول، ومعارضة أمريكا، وامتناع 4 دول عن التصويت، هي: ألمانيا، وبريطانيا، وبلغاريا، والكاميرون.

الموقف الأوروبي:

مثل الموقف الأوروبي خافير سولانا -الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي- حيث قال: "إنه يضر بعملية السلام ويعرض المنطقة للخطر، ولم يكن من المناسب من الحكومة الإسرائيلية اتخاذ مثل هذه القرارات، ولا أعتقد أنه بوسعنا قبول سور يفرض علينا في الواقع قرارات بخصوص أراضٍ لم تقسم (العارضة، 2007: 79).

كما انتقد المفوض الأوروبي -كريس باتن- السياسات الإسرائيلية بمواصلة بناء الجدار

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

الفاصل، الذي يمتد ما وراء حدود عام 1967م والذي سيكون له عواقب وخيمة، وعلى المجتمع الدولي إثارة هذه القضية مع رئيس وزراء الإسرائيلي شارون في ذلك الوقت. وحذرت القمة الأوروبية دولة الاحتلال من إقامة الجدار الذي سوف يعمل على نسف عملية السلام ويضعف التعايش بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، كما جاء في المشروع الختامي للقمة الأوروبية عام 2003م. إن الجدار من شأنه أن يسبق عملية المفاوضات المقبلة، ويجعل من المتعذر التوصل إلى حل يقوم على إقامة دولتين.

ونظمت في بريطانيا العديد من حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني وحول قضية إقامة الجدار الفاصل، وتمت مقاطعة المنتجات التي تنتج في المستوطنات الإسرائيلية، وقامت رابطة المحاضرين البريطانيين بمقاطعة رابطة الأكاديميين الإسرائيليين، ووصفت السياسات الإسرائيلية بالتمييز العنصري ضد الفلسطينيين، وقاطعتها كذلك نقابة عمال الخدمات العامة واتحاد عمال المواصلات البريطانية. (نداء القدس، 2008).

وقال ديفيد كامبيرون - رئيس حزب المحافظين البريطاني -: " إنه يتفهم موقف إسرائيل من بناء الجدار العازل وحماية نفسها من المخاطر، لو تم البناء على أراضي الخط الأخضر وحدود عام 1967م وليس في الأراضي الفلسطينية".

أما الموقف الفرنسي فقد كان مميزاً حيث صرح هيرف لاسو -الناطق باسم الخارجية الفرنسية-: " إن فرنسا ستشاور دون تباطأ مع شركائها في الاتحاد الأوروبي وأعضاء اللجنة الرباعية في الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة لتدارس العواقب التي يجب استخلاصها من القرارات التي أعلنت إقامة الجدار الفاصل"، وذكرت الخارجية الفرنسية " أن الطابع غير مقبول للاستيلاء على الأراضي بالقوة وهو مبدأ أساس لقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي".

كما قامت مؤسسة التضامن الفرنسية الفلسطينية برفع دعاوى قضائية ضد شركتي فيوليا veolia ، والسكوم Astom ، الفرنسيتين لصلوعهما في بناء مشروع القطار الخفيف الذي سيمر عبر القدس المحتلة وتشغيله. (نداء القدس، 2008).

الموقف الروسي:

اقتصرت الموقف الروسي على دعوة إسرائيل إلى التوقف عن بناء الجدار الفاصل وبناء المستوطنات، وهذا ما صرحت به وزاره الخارجية الروسية، وأكدت على الأضرار

صبيح يوسف الأستاذ

والأخطار المترتبة على بناء الجدار الفاصل الذي سيضم مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وسيعزل العديد من القرى والمدن الفلسطينية. (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2007)

وتلقت موسكو بقلق كبير نية الحكومة الإسرائيلية بناء العديد من المساكن في مستوطنات الضفة الغربية، وقالت معربة عن ذلك: إن الإجراءات الإسرائيلية مخالفة للاتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية.

النتائج:

- 1- بينت الدراسة أن فكرة إقامة الجدار الفاصل في عمق أراضي الضفة الغربية ليس بسبب الأوضاع الأمنية كما تدعي إسرائيل، وإنما هي أفكار نادى بها العديد من زعماء الحركة الصهيونية وتبنتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وخاصة حكومة شارون.
- 2- وقفت الدراسة على المواقف العربية والدولية من إقامة الجدار الفاصل، وأوضحت الموقف الأمريكي المتحيز لإسرائيل الذي قدم كل الدعم المالي والعسكري لها.
- 3- أظهرت الدراسة الموقف الفلسطيني المتمثل في رفض كل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية ومواجهة ذلك عبر المظاهرات والاحتجاجات والمواجهات العسكرية أحياناً، كما كان للمتضامنين الأجانب دور كبير في الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني.
- 4- أظهرت الدراسة حجم الخسائر الفادحة التي لحقت بالشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الصحية.
- 5- أبرزت الدراسة رغبة إسرائيل في السيطرة على معظم موارد المياه وخاصة الحوض الغربي الذي ينتج 400 مليون م³/سنوياً، هذا بجانب سيطرتها على مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية، وتوسيع العديد من المستوطنات وضمتها إلى داخل الخط الأخضر.
- 6- أظهرت الدراسة سعي إسرائيل إلى تحقيق سياسة التطهير العرقي، وجعل دولة إسرائيل دولة نقية خالية من العرب ؛ لإضفاء الطابع اليهودي على مدينة القدس العربية، وفصلها عن محيطها العربي والإسلامي.
- 7- بينت الدراسة أن إسرائيل ببنائها الجدار الفاصل لن تستطيع إيقاف أعمال المقاومة الفلسطينية.

----- الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية

- 8- أظهرت الدراسة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها سكان الضفة الغربية التي ترتب عليها انخفاض مستوى الدخل وتدني الخدمات التعليمية والصحية.
- 9- أكدت الدراسة عدم رغبة إسرائيل في السلام وعدم إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وهذا واضح من خلال رسم مسار الجدار الفاصل الذي يستولي على أكثر من 45.3% من مساحة الضفة الغربية، ويقسم الضفة إلى ثلاثة أقسام، هذا بجانب رسم حدود من طرف واحد، علماً بأن المتبقي من أراضي الضفة الغربية هو 54.7% مقسمة إلى ثماني مناطق و64 منطقة معزولة.
- 10- أظهرت الدراسة موقف محكمة العدل الدولية من بناء الجدار الفاصل، حيث أكدت عدم شرعية بناء الجدار، وأن الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس المحتلة هي إجراءات باطلة، وعليه يجب على إسرائيل على وجه السرعة تفكيك الجدار وإزالته.

التوصيات:

- 1- العمل على التمسك بالثوابت الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة وتقرير المصير، وعدم التنازل عنها، وعدم مقايضتها وربطها بمسارات التفاوض.
- 2- العمل على حشد كل الطاقات الفلسطينية والقيام بمظاهرات واحتجاجات شعبية ومسيرات جماهيرية نحو الأراضي التي سيمر بها الجدار الفاصل.
- 3- على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تتبنى موقفاً قوياً، من خلال القيام بحملات إعلامية في الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية ؛ لفضح الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني.
- 4- العمل على الاستفادة من العمق العربي والإسلامي واستنهاض هذه القوى في مواجهة المحتل الإسرائيلي.
- 5- الاستفادة من الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في لاهاي الخاصة بعدم شرعية بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، واعتبارها سنداً قانونياً يمكن البناء عليه في المحافل الدولية المختلفة.
- 6- العمل على تقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية وصيانتها، والتعالي على الخلافات، واعتبار القضايا المفصلية ومنها الجدار الفاصل على سلم أولويات الشعب الفلسطيني.

صباحي يوسف الأستاذ -----

7- إبراز الأخطار المترتبة على إقامة الجدار الفاصل في المحافل الدولية والعربية، والتركيز على الخريطة الإعلامية الفلسطينية، وترك مساحات كبيرة لتوعية الجماهير العربية والفلسطينية بالأخطار المحدقة بالقضية الفلسطينية.

قائمة المراجع والمصادر العربية:

- 1- أبو الهيجاء، إبراهيم (2004) جدار الخوف، سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الإعلام العربي، القاهرة.
- 2- أطباء العالم (2005) تأثير الجدار على الرعاية الصحية، فلسطين.
- 3- بتسيلم (2006) معطيات وإحصائيات. انظر الموقع الإلكتروني : www.btselem.org
- 4- جامعة الدول العربية (2005) فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، القاهرة. انظر الموقع الإلكتروني: www.arableagueonline.org
- 5- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2004) تقرير محكمة العدل الدولية حول الجدار الفاصل، الوثائق الرسمية، دورة 59، ملحق رقم (4)، نيويورك.
- 6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004) المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وجدار الضم والتوسع، رام الله، فلسطين.
- 7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006) فلسطين في أرقام، رام الله، فلسطين.
- 8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009) تقديرات لعدد السكان، رام الله، فلسطين.
- 9- حافظ، محمد شوقي (1992) الدولة الفلسطينية، دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- 10- الحوت، بيان (1991) فلسطين، القضية، الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917)، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت.
- 11- حوليات القدس (2004) مجلة تعنى بتاريخ ومجتمع وحضارة، مؤسسة الدراسات المقدسية، فلسطين.
- 12- داغز، ربيع (2007) إسرائيل والصراع المستمر، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، بيروت.
- 13- شاهين، زكريا (2003) البعد الخفي لجدار الفصل العنصري. انظر الموقع الإلكتروني:

14- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (2005) وقائع المؤتمر الخاص بتأثيرات وأبعاد خطة الفصل الإسرائيلية أحادية الجانب، غزة، فلسطين.

15- الشوبكي، بلال (2005)، الجدار الفاصل والدوافع والآثار، فلسطين. انظر الموقع الإلكتروني: www.asharqalarabi.org.uk

16- العارضة، ريم (2007) الجدار الفاصل في القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

17- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (بدون تاريخ)، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، الجدار الفاصل، الدوافع والآثار. انظر الموقع الإلكتروني: www.nbprs.net

18- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2001) اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، جنيف.

19- اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم (2006) تأثير الجدار على التعليم، أداء وزارة التربية و التعليم في المحافظات المتضررة، فلسطين. انظر الموقع الإلكتروني: www.pncecs.org

20- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1968) اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

21- مجلة مركز التخطيط الفلسطيني (2003) الجدار الفاصل، السنة الثالثة، العدد 11، غزة، فلسطين.

22- مركز البراق للبحوث والدراسات والثقافة (2003) جدار الفصل العنصري حقيقته، أخطاره، وتحدياته، البيرة، فلسطين. انظر الموقع الإلكتروني : www.alburaq.org

23- المركز العربي للبحوث والدراسات (2005) مسار الجدار في القدس يضيف أراضي للأحياء اليهودية، غزة، فلسطين.

24- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2004) التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، العدد (4)

25- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2004) جدار الضم: ضم الأراضي بالقوة من خلال القامة الجدار في عمق الأراضي المحتلة، غزة، فلسطين.

26- المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (2007) المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من جدار الضم والتوسع، فلسطين. انظر الموقع الإلكتروني: www.malaf.info

27- مركز دراسات الشرق الأوسط (2002) الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية، عمان، الأردن.

- صبي يوسف الأستاذ -----
- 28- المسيري، عبد الوهاب (2005) الجدار العازل وأوهام الدولة الفلسطينية القادمة. انظر الموقع الإلكتروني: www.elmessiri.com.
- 29- نداء القدس (2008) جدار الفصل العنصري والاستيطان في العام 2007، فلسطين. انظر الموقع الإلكتروني: www.qudsway.com.
- 30- النقيب، فضل (1997) الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- 31- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (2005) وضع حقوق المواطن الفلسطيني، التقرير الحادي عشر، فلسطين.
- 32- وثيقة إعلان مبادئ الحكومة الذاتية الانتقالية (1993)، مركز القدس للإعلام والاتصال، فلسطين.
- 33- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (1997) الأطلس الفني، الجزء الأول، محافظات قطاع غزة، غزة، فلسطين.
- 34- وزارة الخارجية الإسرائيلية (2004) السياج الأمني. انظر الموقع الإلكتروني: www.altawasul.com.

المراجع الأجنبية:

- 1- CUPE BC's International Solidarity Committee 2008 Edition (2008) The Wall Must Fall.
- 2- Ninan Koshy (2006) Under the Empire: India's New Foreign Policy.
- 3- Palestinian Central Bureau of Statistics (2003) Survey on the Impact of Separation Wall on the Localities Where it Passed Through, 2003 Ramallah- Palestine.
- 4- Raef Zreik (2004) Palestine, Apartheid, and the rights discourse.
- 5- The Palestinian Counseling Center – PCC (2004) The Psychological Implications of Israel's Separation Wall on Palestinians.
- 6- Uri Ayalon (2004) Resisting the Apartheid Wall.